مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع السعودي "دراسة وصفية مطبقة على المطلقات السعوديات حديثات الزواج في مدينة الرياض"(*)

د/ هند بنت فايع الشهراني
أستاذ التخطيط الاجتماعي المشارك
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
المملكة العربية السعودية - الرياض
Hfalshahrani@pnu.edu.sa

*) تاريخ تسليم البحث 1/3/2022 تاريخ قبوله للنشر 5/4/2022
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع السعودي "دراسة وصفية مطبقة على المطلقات السعوديات حديثات الزواج في مدينة الرياض"

د/ هند بنت فايع الشهراني
أستاذ التخطيط الاجتماعي المشارك
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن- الرياض

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى البحث عن العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع السعودي، من خلال تحديد تلك العوامل (الذاتية، والاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية) المؤدية إلى الطلاق المبكر من وجهة نظر المطلقات السعوديات حديثات الزواج، مستخدمة الأسلوب الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة، حيث صممت استبانة كأداة لجمع البيانات، وعُرضت على مجموعة من المحكمين المختصين، على عينة الدراسة وهي عينة عشوائية غرضية بلغت (300) من السيدات المطلقات (حديثات الزواج) في مدينة الرياض. كما تم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال برنامج SPSS، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ منها الموافقة على وجود عوامل مؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية من وجهة نظر المطلقات السعوديات حديثات الزواج، وجاءت العوامل الاجتماعية في الترتيب الأول بين تلك العوامل تليها العوامل النفسية ثم العوامل ذاتية، وجميعها عوامل تم الموافقة عليها، في حين جاءت العوامل الاقتصادية في الترتيب الأخير بين تلك العوامل بالموافقة إلى حدٍّ ما، وهو ما يمكن تفسيره بأن مستويات الدخل والعوامل الاقتصادية لا تكون هي المشكلة الرئيسية داخل المجتمع السعودي المسببة لحالات الطلاق، بل العوامل الاجتماعية والنفسية هي الأكثر تأثيراً في حالات الطلاق، كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها العمل مع حديثات الزواج وتبصيرهن بأدوارهن من خلال ندواتٍ دورية تهتم بقضايا الأسرة ومواجهة مشكلاتها، وإنشاء برامج إرشادية للتثقيف بالسن المناسب للزواج ووضع معايير جديدة من قِبل الجهات القضائية، وإقرار متطلب الحصول على دورات في التأهيل الزواجي من ضمن متطلبات عقد النكاح، والزام المقبلين على الزواج بدورات تأهيلية وتثقيفية تقدمها مؤسسات مختصة والاطلاع على كل ما تحتاجه الفتاة والشاب المقبلَيْن على الزواج، وتسهيل إجراء فحص الزواج وزيادة عدد المراكز المتخصصة.

الكلمات المفتاحية: المطلقات – العوامل– الطلاق المبكر – المجتمع السعودي – حديثات الزواج

Factors leading to early divorce in the Saudi society A descriptive study applied to newly-married divorced Saudi women in the city of Riyadh

Dr.Hend Faya Alshahrani
Associate professor of social planning
College of Social Work
Princess Nora bint Abdurrahman University Saudi Arabia

Abstract

The present study aimed to search for the factors leading to early divorce in the Saudi society by identifying the subjective, social, economic and psychological factors that lead to early divorce from the point of view of newly married divorced Saudi women.

The descriptive analytical method was used for its relevance to the nature of the study. The questionnaire was designed as a tool for data collection. It was distributed to a group of specialized arbitrators and to a purposeful random sample of 300 newly married divorced women in the city of Riyadh. The appropriate statistical methods were used via SPSS program.

The study reached a set of findings, including the approval of factors leading to early divorce of Saudi women from the point of view of newly married divorced Saudi women. Social factors came first in the order of those factors, followed by psychological factors and then subjective factors, all of which were approved factors. Economic factors came last in the order among those factors as approved to some extent, which can be explained that income levels and economic factors are not the main issue for divorce within the Saudi society but social and psychological factors are the most influential in divorce cases.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are working with newlyweds to make them aware of their roles through periodic seminars about family issues and how to address such problems, developing extension programs about the appropriate age for marriage, setting new standards by the judicial authorities. In addition, introducing the requirement of obtaining courses in marital rehabilitation within marriage contract, obligating those who are about to get married to take rehabilitation and educational courses provided by specialized institutions, having access to everything young people who are about to marry need, facilitating the procedures of premarital examinations, and increasing the number of specialized centers.

Keywords: divorced women, factors, early divorce, Saudi society, newlyweds.

مقدمة الدراسة:

الأسرة هي الوحدة الأساسية والمدرسة الأولى التي يقوم عليها المجتمع والتي يقاس بتماسكها وصلابتها تماسك هذا المجتمع وقوته، وتعد أيضًا العالم الأول الذي ينشأ فيه الفرد ويستمد منه عاداته وتقاليده وأفكاره، ويتأسس نظام الأسرة على الزواج الذي يعتبر الرابطة الاجتماعية المقبولة لدى المجتمع، تحتوي هذه الرابطة في مجملها على مجموعة قواعد وأعراف وتقاليد تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة وتُحدد حقوق وواجبات كل منهما، فالغرض من الزواج هو أجمل الأغراض وأنبلها، يهدف في الأساس لتحقيق المحبة والألفة والمودة والسكينة بين الزوجين، وقال تعالى ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) [الروم:21] فالسكن هنا هو السكن النفسي والمكاني والعاطفي والمعنوي والاجتماعي، ولكن قد يعكر تلك الحياة الزوجية أمور يصبح بسببها من المستحيل أن يبقى الزوجان معًا مع وجود ما يعكر استمراريتها، وبالتالي يكون الطلاق هو الحل الوحيد للتخلص من زيجات فاشلة قد يسبب استمرارها مع وجود التنافر والكره بين الزوجين إلى حدوث مشكلات قد يصعب علاجها، ولكن من جهة أخرى نجد بعض المجتمعًات تتعامل مع الطلاق باستخفاف، بل وتعده أحد مراحل الحياة المعتادة، مما يجعله الحل الأسهل والناجز لإنهاء خلافات زوجية طبيعية في أي زواج. وقد يتم هذا الطلاق بعد شهر أو عدة شهور أو عدة سنوات.

وفيما يتعلق بالمجتمع السعودي؛ يُعد الطلاق ظاهرة اجتماعية خطيرة، بدأت تبرز وبشكل ملموس في نطاقه، وصار الحديث عنها بشكل مسموع. ومن يتأمل البيانات الرسمية بإثبات عقود الزواج، وإصدار صكوك الطلاق، يدرك خطورة الظاهرة، ووفقاً لتقرير هيئة الإحصاء السعودية (2020) فقد بلغ معدل الطلاق للسكان السعوديين 64.3 لكل 1000 مواطن سعودي من السكان السعوديين في المرحلة العمرية من 15 سنة فأكثر بارتفاع 13.8% عن عام 2019م، وقد سجلت كما أظهر التقرير أن معظم حالات الطلاق لعام 2020 وقعت في نهاية العام، خلال شهر أكتوبر 14.6% من إجمالي حالات الطلاق، وشهر نوفمبر 13.9%، وديسمبر 14.5%، وهو ما يؤكد الحاجة الماسة إلى دراسات علمية وشرعية ونفسية واجتماعية واقتصادية للظاهرة، لما لها من آثار سلبية على حياة الفرد والأسرة، وتنعكس كلياً على المجتمع بأسره،

مشكلة الدراسة:

أولى الإسلام للزواج أهمية كبرى واعتبره ميثاقًا غليظًا يوثق الرابطة الزوجية ويحرص على عدم انحلالها إلا في أضيق الحدود فقد أباح الطلاق وفق معايير وقوانين وأنظمة، ضمن شروطٍ تحافظ على حقوق المرأة والأولاد، واعتبر الطلاق أبغض الحلال عند الله، فيعد تفكك الحياة الزوجية أداة هدم في بناء الأسرة حيث يُعبر الطلاق بين الزوجين عن حالة غير سوية تؤثر على أمن وسلامة ورفاهية المجتمع. وتعتبر ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية وأكثرها تعقيدًا ويترتب عليها بعض المشكلات ذات أبعاد معقدة لها آثار سلبية خطيرة ليس فقط على الزوجين ولكن على أفراد الأسرة ككل بل أيضًا على المجتمع بشكل عام حيث إنه عندما يضطرب أساس الأسرة تضطرب الأسس الأخلاقية والاجتماعية للنظام الاجتماعي بأكمله، مما يؤدي إلى العديد من المشاكل داخل المجتمع.

فظاهرة الطلاق من أهم المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمعًات على اختلاف أشكالها وأنواعها وأسبابها ونتائجها من حيث الظروف والأوضاع الموجودة في المجتمع فقد سنّت نُظم وقوانين وتشريعات منبثقة من معتقداتها وأيدولوجيتها حيث حرصت هذه المجتمعًات على التقليل والحد من معدلات الطلاق.

والشك ان هذه الظاهرة قد أخذت في الازدياد في معظم مجتمعًات العالم ومنها العربية والإسلامية مع العلم أن الديانة الأساسية هي الإسلام. والتي تعتبر ذلك من الأمور غير المقبولة. والمجتمع السعودي يُعتبر مجتمعًا

تقليديًّا تلعب فيه التقاليد والأعراف دورًا رئيسًّا في تشكيل سلوكياته وأحكامه الاجتماعية من جهة، بالإضافة إلى التغيرات المتسارعة من ثورات تكنولوجية واتصال وتواصل وتداخل ثقافات وتغير الدور الرئيسي للأسرة التقليدية والتي أحدثت تحول فكريًّا وتغيرات قيمية واسعة النطاق مما أثر على ثقافة وموروثات المجتمع والتي أثرت على الأسرة بنائيًّا ووظيفيًّا.

وعليه فقد ازدادت حالات الطلاق المبكر في السنوات الأخيرة بشكل يبعث على القلق؛ ففي الآونة الأخيرة وأصبح لافتًا للنظر شبابٌ وفتيات في عمر الزهور قد التصقت بهم كلمة مطلقة أو مطلق، ولم يمر على زواجهم أشهُر معدودة أو سنوات قليلة، وأصبح الطلاق أمراً سهلاً ومع زيادة نسب الزواج في مجتمعنا السعودي إلا أنه في المقابل الطلاق المبكر في زيادة للضعف (الرقيعي، 2015)

والطلاق هو أحد أكثر أمراض المجتمعًات أهمية بعدما كان يمثل مشكلة ويقابل بقوة العيب الاجتماعي، وال يحدث الطلاق إلا في ظروف قاهرة أو أن تصير الحياة بينهما شبه معدومة، وأما اليوم فيبدو أن النظرة لمؤسسة الزواج تغيرت الأمر الذي جعل طرفي العلاقة غير مدركين أهمية المؤسسة وال الهدف منها، بل أصبحت للعلاقة الزوجية نظرة مغايرة بحاجة إلى فهم جديد، تقتضي الكشف عمّا اعتراها من تحولات يكمن وراءها العديد من التغيرات الاجتماعية والثقافية. والمجتمع السعودي يشهد عددًا من التغيرات في منظومة القيم المجتمعية نتيجة لانفتاح المجتمعًات على مختلف الثقافات، مما يُعد عاملاً مساعدًا على زيادة المشكلات الأسرية، وازدياد ظاهرة الطلاق. وقد كشفت دراسة الحربي (2013) أن هناك علاقة ارتباطية بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع السعودي خلال العقود الأربعة الأخيرة، وبين نمو ظاهرة الطلاق. كما أكدت دراسة الصويان (2020) على أن العوامل التي تؤثر على الطلاق الاختيار الزواجي، وتدخلات الأهل، والعنف، والمشكلات الزوجية وإهمال أحد الزوجين لحقوق الآخر، وأن للعوامل التقنية تأثير على العلاقات الأسرية وزيادة المشكلات الناتجة من استخدام الإنترنت والفضائيات، إذ يتم اكتساب سلوكيات تتنافى مع ثقافة المجتمع السعودي وهو ما يؤدي إلى التنافر والتباعد بين الزوجين.

وفي دراسة البريكان (2021) بينت أن أسباب ارتفاع معدلات الطلاق ومنها وعي المرأة بالحقوق والقوانين للحياة الزوجية، مطالبة أحد الزوجين بالاستقلالية والخصوصية التامة، وانخفاض العيب الاجتماعي للطلاق، وعوامل التغير الاقتصادي كالاهتمام بالكماليات والمظاهر الشكلية والماركات في ظل الغلاء المعيشي؛ وضغوط ومشكلات العمل للزوجين، بالإضافة إلى المطالبة بمصروف مرتفع، وعوامل التغير الثقافي التي منها الرغبة بالاستقلالية وعدم الارتباط بسبب الانفتاح الثقافي، والاختلاف في مستوى التعليم بين الزوجين.

ووفقاً للإحصائيات داخل المجتمع السعودي فإن نسبة حالات الطلاق تمثل 37% من حالات الزواج بزيادة عن المعدل العالمي الذي يتراوح بين 18-22% وأغلب حالات الطلاق تقع خلال السنة الأولى من الزواج، وبنسبة تصل إلى 60% من المتزوجين حديثاً (إحصائيات وزارة العدل السعودية – إدارة الإحصاء، 1440). ومن ثم تحاول الدراسة الحالية الكشف عن مدى انتشار ظاهرة الطلاق داخل المجتمع السعودي، والمتغيرات النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية المفسرة لهذه الظاهرة، ومحدداتها ونتائجها وتداعياتها على أفراد الأسرة والمجتمع. فضلاً عن للتوصل لتصور مقترح للحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية بهدف تحقيق الأمن والاستقرار الأسري والمجتمعي، لخلق مجتمع قوي بنيانه (زواج ناجح يساوي مجتمع حيوي) متين لدعم أحد المحاور الرئيسية لرؤية المملكة 2030.

وفي ضوء ما سبق فان زيادة معدلات الطلاق المبكر في السنة الأولى بصورة كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة، دليل على وجود خلل ما يستوجب البحث والدراسة، والن هذه الدراسة قد تكون أحد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها لمعرفة أسباب تلك المشكلة حتى تساعد على الحد من انتشارها، وعليه تتحدد مشكلة

هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي: ما العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- تزويد المكتبات والباحثين بالأبحاث المرتبطة بالعوامل المؤدية إلى ظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع السعودي.
- ما ستقدمه الدراسة من نتائج ومقترحات قد يسهم في مواجهة ظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع السعودي.

الأهمية التطبيقية:

- تتوافق هذه الدراسة مع رؤية المملكة 2030 بالاهتمام بالأسرة السعودية حيث تعمل الدراسة على التعرف على ظاهرة تؤثر على كيان الأسرة السعودية وهي ظاهرة الطلاق المبكر، وقد أولت الرؤية اهتمامًا بالغًا للعناية بالأسرة، وجاءت تحت أهم المحاور وهو المجتمع الحيوي وذلك من خلال تمكين الأسر السعودية للنجاح والاستمرار وتسليحها بعوامل النجاح اللازمة لتمكينها من رعاية أبنائها وتنمية ملكاتهم وقدراتهم.
- قد تساعد هذه الدراسة المهتمين بشئون الأسرة على وضع الخطط والبرامج الضرورية للحد من انتشار الطلاق المبكر في المجتمع وخاصة في السنة الأولى من الزواج، كذلك ربما تساعد المقبلين على الزواج وحديثات العهد بالزواج للتعرف على أسباب حدوث الطلاق لتجنبها.
- قد تساعد هذه الدراسة المسئولين في وضع السياسات الجديدة التي تخدم المجتمع عن طريق التركيز على جوانب الوعي والإرشاد قبل الزواج وبداية الزواج والتدخل وقت الأزمات الزوجية

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحديد العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية. ويتفرع من هذا الهدف الاهداف الفرعية التالية:

- تحديد العوامل الذاتية المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية .
- تحديد العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية.
- تحديد العوامل النفسية المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية.
- العوامل الاقتصادية المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية.
- التوصل إلى تصور مقترح للحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية.

تساؤلات الدراسة:

تعمل الدراسة الحالية على الإجابة عن تساؤل رئيسي وهو ما العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما العوامل الذاتية المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية؟
- ما العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية؟
- ما العوامل الاقتصادية المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية؟
- ما العوامل النفسية المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية؟
- ما المقترحات للحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية؟

حدود الدراسة:

- **الحدود البشرية:** السيدات المطلقات السعوديات (حديثات الزواج) في مدينة الرياض.
- **الحدود المكانية:** مدينة الرياض.
- **الحدود الزمنية:** العام الجامعي 1443هـ

- **الحدود الموضوعية:** يقتصر هذا البحث على دراسة (العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية).

مصطلحات الدراسة:

يتردد في ثنايا الدراسة مجموعة من المصطلحات ما يستلزم تعريفها إجرائيًا وذلك كخطوة منهجية.

- العوامل:

اصطلاحًا: يعرف العامل بأنه متغير يمكن أن يؤدي إلى نتيجة معينة. (عبدالعال، 1993).

بينما تعرف العوامل في قاموس علم الاجتماع بأنها: التفاعل المتبادل الذي يستمر فترة معينة من الزمن تؤدي إلى ظهور مجموعة توقعات اجتماعية (غيث، 1995م) .

أما قاموس علم النفس فيوضح العوامل بأنها: كل عنصر يمكن أن يستخدم مقام السبب لظاهرة معينة أو يمكن أن يؤثر فيها. وفي قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية تُعرف العوامل بأنها: تكوين يصل إليه الباحث من خلال تحليل علاقات تربط بين عدد من المتغيرات المتعلقة بإحدى الظواهر (عمر، 2005). ويشير قاموس الخدمة الاجتماعية إلى العوامل على أنها: متغير يمر به الباحث ويوليه اهتمامًا خاصة أو يعالجه معالجة معينة عند دراسته القدرات المحددة به (السكري، 2000م،).

ويُعرف إجرائيًا بأنها: مجموعة الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق المبكر للمرأة ويمكن أن تكون هذه الأسباب أسباب ذاتية أو اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية.

مفهوم الطلاق المبكر:

الطلاق في اللغة: هو حل القيد، وتخليه عن السبيل، والتسريح، فنقول رجل طليق اليدين، سمح العطاء، طليق اللسان، ذو طلاقة ورجل طلّيق ومطلاق، كثير الطلاق للنساء وطلاق المرأة حل عقد نكاحها، وأطلقت الناقة أي سرحتها. ومن خلال ذلك تبين أن معنى الطلاق في اللغة: حل القيد والتخلية والتسريح والإرسال (القليبي، 2018 م).

اصطلاحاً: يُعرف الطلاق بأنه التخلية من الوثاق، فالمرأة المطلقة هي الخالة عن حبالة النكاح (سلطان،2017)، كما يعرف بأنه هو ترتيب نظامي لإنهاء علاقة الزواج، والسماح لكل طرف بحق الزواج مرة أخرى، ومنه يمكننا تعريف الطلاق على أنه وضع حد لإنهاء العلاقة الزوجية القائمة بين الرجل والمرأة وقد تتعدد أشكاله وصفاته بين ما هو قانوني وشرعي كما قد تختلف الأسباب المؤدية له، ويُعد الطلاق إليه هروب أحد الزوجين أو كلاهما من الحياة الزوجية المقيدة والتي تسودها المشاكل عادة وما ينجم عنه جملة من الآثار السلبية التي تمس كلا المطلقين وبالأخص المطلقة وأطفالها إن وجدوا (البريكان،2021)،

وعرف مصابيح (2021) الطلاق المبكر بأنه تلك الحالات الكثيرة والمتعددة من الطلاق بعد زواج قصير قد يكون أياما أو أسبوعًا أو شهرًا أو ستة أشهر أو عاما أو أعواما قليلة.

ويعرف إجرائيًا بأنه: هو إنهاء العلاقة الزوجية في أقل من سنة وقد يعود ذلك إلى عوامل ذاتية أو اجتماعية، أو نفسية، أو اقتصادية ويكون بإرادة أحد الزوجين، أو بالاتفاق بينهما بحكم الشرع والقضاء.

الإطار النظري:

المنطلق النظري للدراسة:

نظراً لأن موضوع الطلاق المبكر من الموضوعات التي تدخل ضمن دراسات الأسرة، فتستعين الدراسة الحالية بالنظرية البنائية الوظيفية لتفسير الظاهرة، والتي تستخدم كإطار لفهم موضوعات الأسرة فإنها تواجه متطلبات عديدة نظرا لتعدد الاهتمامًات والموضوعات المتاحة داخل نطاق الأسرة مثل العلاقات بين الزوج والزوجة والأبناء، وكذلك التأثيرات المنبعثة من الأنساق الأخرى في المجتمع الكبير كالتعليم والاقتصاد

والسياسة والدين والمهن على الحياة الأسرية، وتأثير هذه الحياة على تلك الأنساق. (الخولي، 2000، 116)

ويدور المحور الرئيسي للمدخل البنائي الوظيفي حول تفسير وتحليل كل جزء (بناء) في المجتمع؛ وإبراز الطريقة التي تترابط عن طريقها الأجزاء بعضها ببعض ويكون عمل التحليل الوظيفي هو تفسير هذه الأجزاء والعلاقات بينها، فضلاً عن العلاقة بين الأجزاء والكل، في الوقت الذي توجه فيه عناية خاصة إلى الوظائف التي تكون محصلة لهذه العلاقة (الخولي، 2000، 117). وتهتم الدراسة الراهنة بتطبيق النظرية البنائية الوظيفية على موضوع الدراسة من خلال الخلل الوظيفي والبدائل الوظيفية، فيؤكد أنصار النظرية البنائية الوظيفية أن البناء الاجتماعي في حالة توازن وتماسك واعتماد متبادل بين الأجزاء؛ وأن لكل جزء من أجزاء البناء وظيفة تساعد على استمرار البناء واستقراره ويؤثر هذا البناء ويتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى. والأسرة نسق اجتماعي يتكون من وحدتين (الزوج - الزوجة) لكل منهما دور ووظيفة تساعد على استمرار البناء الأسري واستقراره كما هو الهدف لكل النظم الاجتماعية، وهنا يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه من الضروري لاكتشاف الوظيفة أو الخلل الوظيفي في أي نسق اجتماعي أن يوضع في المحيط الذي يقع فيه لأن البناء الذي يُعد خللاً وظيفيًّا بالنسبة إلى نسق قد يكون وظيفيًّا بالنسبة إلى نسقٍ آخر، وعند محاولة تطبيق هذا المدخل على الدراسة الراهنة نحاول تفسير أدوار وعلاقات الأجزاء ببعضها البعض والوظيفة المحصلة لهذه العلاقات في ضوء المحيط المجتمعي والثقافي الذي وجدت فيه. فالأسرة لها وظائف أساسية تقوم بها تجاه أفرادها وهي الإشباع الجنسي، الإنجاب، التعاون الاقتصادي، والتنشئة الاجتماعية، وهذه الوظائف هي التي تحافظ على ترابط الأسرة وتقوية انتماء أعضائها للنسق ككل من خلال الوظائف الجزئية التي تُناط بكل فرد والدور الذي يؤديه للإسهام في تحقيق الوظيفة الكلية للنسق. ومن جهة أخرى فإن الأسرة ككل تعتبر عضواً في نسق اجتماعي أكبر ولها وظيفة تجاه هذا النسق (المجتمع) لذا فهي تتأثر بشكل مباشر بالنظم الاجتماعية الأخرى المحيطة مما يؤثر بالتبعية على أعضاء الأسرة وعلى درجة الإشباع لكل فردٍ مما يؤثر على درجة ترابط أو تفكك الأسرة. ويكون هذا التأثير واضحاً في السنة الأولى من الزواج قبل أن تتمتع الأسرة باستقلاليتها وقبل أن يتحقق التوافق بين الطرفين كما ظهر ذلك جليًّا لدى حالات الدراسة من خلال تدخل الأهل والأقارب في شئون الأسرة وانتشار ثقافة الخلع وسهولة الانفصال كل هذه تعد عوامل خارجية أثرت في الأسرة قبل أن تستقل وتصبح قادرة على التأثير.

وهكذا فإن عجز النسق على الوفاء بالمتطلبات الوظيفية الأساسية للفرد وعدم قدرة أحد الزوجين على إشباع حاجات الآخر يجعل الطلاق أمرًا طبيعيًّا؛ لذا فإن حدوث الطلاق معناه وجود خلل في الوظيفة الأساسية لأحد الزوجين يؤدي إلى اختلال الأسرة ككل، والفشل في إقامة حياة أسرية طبيعية مستقرة» وال شك أن اختلال الوظيفة قد يؤدى إلى عدم التوافق بين الزوجين (سواء كان ماديًّا أو معنويًّا) الذي قد يؤدى إلى حدوث الطلاق في أول أيام أو شهور الزواج.

أسباب الطلاق المبكر:

هناك عوامل وأسباب كثيرة تؤدي إلى فشل الزواج ومن ثم إلى الطلاق المبكر، وهذه العوامل هي التي تحدد سلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية؛ ويتحدد بهذه العوامل نجاح الأفراد أو فشلهم في الزواج، وهذه العوامل قد تكون خارجة عن إرادة الفرد أو قد تكون داخلية تقترن بالشخص ذاته وأحواله النفسية فتؤثر في سلوك الأفراد وتحد منها، فالاختلاف في القيم والاتجاهات والمعتقدات الدينية والسياسية والأمور الثقافية والعنصرية كلها أمور قد تساعد على التصادُم والصراع والاختلاف الذي يؤدي إلى الإحباط والشعور بالقلق وعدم الاستقرار (الرصد، 2013، 103).

كما تختلف الأسباب من أسرة إلى أخرى حسب تباينها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بل تختلف أسبابه

داخل الأسرة الواحدة من جيل لآخر، وهذه الأسباب قد تكون اجتماعية أو ثقافية أو شخصية أو اقتصادية، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

1- الأسباب الشخصية (الذاتية)

عدم دراسة شخصية الزوجين لبعضهما بشكل موضوعي مجردٍ من العواطف والتأثيرات الخارجية وذلك قبل الإقدام على الزواج، ويمكن أن نعزو ذلك إلى وجود الزوجين في مجتمع يمنعهما من حرية الاختيار، أو نتيجة للتسرع في إعطاء قرار الزواج أو وجود فارق كبير بالسن بين الزوجين أو اختلاف سلوكياتهما من غيرة وجدة مزاج أو أي صفات شخصية أخرى وتباين البيئة الاجتماعية والفكرية التي تنعكس على سلوك الزوجين؛ كل هذه الأسباب تؤدى إلى وجود ثغرة في العلاقة الزوجية تبدأ بالاتساع على مر الزمن حتى تؤدى إلى الافتراق. (الحداد، 1988، 117)

كما يمكن أن تكون الأسباب الشخصية ناتجة من اختلاف الأمزجة والهوايات الشخصية بين الزوجين قد تلعب دوراً مهما في إبعادهما عن بعضهما وتزيد من انشغالهما بشكل منفرد وليس مزدوج وكذلك اختلاف طموحهما المستقبلي وبالذات الذي يتعلق بدراستهما أو عملهما والغايات من طموحهما، فكلما تباينت زادت من ابتعادهما وقربهما من حالة الطلاق. (الرصد، 2013، 104).

كما تكون الأسباب الذاتية ناتجة لتدليل الأسرة للبنت قبل الزواج وعدم توعيتها بأن الزواج مسئولية وأن الوضع سيختلف حتماً بعد الزواج، أو بسبب عدم اهتمام المرأة بنفسها وزينتها بعد الزواج؛ فهي تفرح بالحصول على الزوج ولكنها تنسى بعد ذلك كيف تحافظ عليه وخاصة إذا أنجبت طفلا فسرعان ما يتحول اهتمامها له وتترك زوجها وتتجه إلي الطفل بكل عواطفها، ثم تسير الحياة على وتيرة واحدة الأمر الذي يؤدى للطلاق. (العبار، 2005)

كما أن الصمت الزوجي له تأثير كبير في تهديد العلاقة بين الزوجين وقد يؤدي إلى الطلاق، وتختلف أسبابه فقد يكون سببه عدم الصراحة والوضوح بين الزوجين، وقد يكون بسبب عدم التجديد والروتين في العلاقة الزوجية، وقد يكون بسبب المشاكل الاقتصادية؛ أو بسبب عدم التوافق والتفاهم بين الزوجين، وجميعها أسباب تعتبر ذاتية أو شخصية خاصة بشخصية الزوجيين أو بظروفهما الذاتية.

ما من شك أن من أهم أهداف الزواج هو إرضاء غرائز الإنسان ولن يستطيع الوفاء بهذه الحاجات ما لم يتمتع بصحة جسمية جيدة. فعدم إشباع النواحي الجنسية وعدم تمتع الزوج أو الزوجة بصحة جيدة يمكن أن يُسبب منغصات زوجية ويقود إلى انحرافات سلوكية، وبعد الجهل بالثقافة الجنسية لأحد الزوجين أو كلاهما من الأمور المرتبطة بفساد الحياة الزوجية؛ فجهل الأفراد بهذه الأمور أدت بكثير من الزيجات إلى التحلل، كما أن عدم الإنجاب وعقم أحد الزوجين والبرود الجنسي أحد أهم أسباب الطلاق المبكر. (الرصد، 2013، 111).

2- الأسباب الاقتصادية

الأسباب الاقتصادية للطلاق عديدة ولكن أهمها هو عدم إمكانية الزوج توفير مستلزمات الحياة الضرورية فيكون البذرة في خلق المشاكل التي تنتهي بالطلاق؛ كما أن ضعف الحالة المادية قد تجعل الزوج يقيم مع أهله وأقاربه في سكن واحد، يجعل أسرته أكثر تعرضاً للمشاكل من تلك التي تتخذ لها سكناً مستقلاً بسبب الخلافات التي تنجم بين الأهل والزوجة؛ وفى الوقت نفسه تمنع الظروف الاقتصادية المنخفضة الزوج من اتخاذ سكن مستقل لتلافى المشاكل. (الحداد، 1988، 118)

ومن الأسباب الاقتصادية الأخرى هو الاستقلال الاقتصادي الذي تحصل عليه النساء عن طريق العمل فييسر لهن الطلاق، فإذا تبين لهن أن الزواج لم يشبع رغباتهن فإنهن لا يحجمن عن بدء حياة جديدة، على

خلاف ما كانت عليه أمهاتهن، لأن مقدورهن أن يعولن أنفسهن بما يكسبنه من العمل. (الرصد،2013 ،107).

3- الأسباب الاجتماعية

ويمكن استيضاح الأسباب الاجتماعي للطلاق المبكر من خلال عامل سبب رئيسي وهو تدخل الأهل في شئون الزواج والذي يعد من أهم أسباب المؤدية للطلاق؛ فأهل الزوج أو الزوجة يتدخلون في الزواج عن طريق تحريض ابنهم أو ابنتهم بأن زواجه أو زواجها لا يرقى إلى ما كانوا يتوقعونه من الزواج وأمر كهذا يجعل الزوج يتهم زوجته بأنها السبب فيما يتعرض له الزواج من مشكلات أو يجعل الزوجة تتهم زوجها بأنه السبب في تعرض الزيجات للمشكلات والمنغصات التي تعكر صفو مسيرته. ويزيد من تدخل الأهل أن يعيش الزوجان الجديدان في منزل أهل الزوج أو الزوجة، وتقفل إن كان الزوجان يعيشان في منزل خاص بهما ويكون هذا المنزل بعيد من الناحية الجغرافية عن منزل الأهل. ومن الأسباب الاجتماعية أيضًا للطلاق المبكر هو زواج المبادلة والذي يعرف بأن تقوم الأسرة بتزوج ابنتها لشاب من أسرة أخرى نظير أن تقوم هذه الأسرة بتزويج ابنتها لأحد أبنائها، وفى هذه الحالة عند حدوث مشكلة لإحدى هؤلاء الزوجات وينتج عنها طلاق فإن الأسرة الأخرى قد تطلب تطليق ابنتها كذلك وتصر عليه أو تجعل حياة ابنتها غير سعيدة مع زوجها الشيء الذي قد يؤدى في النهاية إلى الطلاق (موسى، 2008، 109).

كما أن تعدد الزوجات وما يتصل به من مشكلات تؤدي إلى التوتر في محيط الأسرة، مثل عدم العدالة في معاملة الزوجات وإيثار بعض الأولاد بالعطف دون البعض الآخر، وعدم الوفاء بمطالب الأسرة، والشقاق الدائم بين الزوجات على أتفه الأمور. وقد ينتهي الأمر إلى التفكك الأسري، وهنا لا يمكن إهمال الغيرة على زوجها من نظيراتها والمنافسة دون اعتبار للوسائل والحقوق، كما أن الاختيار الاضطراري وتزويج البنت خارج رغبتها، أو تزويجها لابن عمها أو أحد أقاربها أو المغالاة في مهرها والاستفادة من نسب العائلات الثرية من الأسباب الاجتماعية للطلاق المبكر، وهناك عملية التقبل الاجتماعي للطلاق والمطلقين والمطلقات حيث أن الطلاق لا يعنى الآن عملية سيئة، فشيوع الطلاق في المجتمع يجعل لدى المطلقة ملاذاً من المثيلات وحجة في الدفاع تتمثل في الاتجاه العام وارتفاع النسبة، وقد تجد مناصرات عند محاولة إلقاء اللوم عليها. وزيادة عدد حالات الطلاق في الآونة الأخيرة لم يجعل المطلقة تشعر بالحرج وقد يجعلها تطلب الطلاق سريعاً لأسباب تافهة. (الرصد، 2013، 108).

وهناك أسباب وعوامل أخرى للطلاق منها الزواج المبكر عدم الوصول إلى الخبرة والنضج الفكري والاجتماعي لكلا الزوجين الأمر الذي يجعلهم يعجزون عن معالجة المشاكل الحياتية التي تعترض حياتهما الزواجية فيقرروا على إنهاء رباطهما بسرعة وبعجالة دون تروى وتبصر، كما أن الزيجات التعيسة لأحد أبوي الشريكين أو لكلاهما تستعمل كإطار مرجعي أو كمقياس يقيس ابن أو بنت الشريك وعلاقته بشريكة أو شريكها. وكذلك الخبرات الزواجية التعيسة التي يرويها أحد أصدقاء أو أقارب أحد الشريكين.

4 -الأسباب الثقافية

تؤثر اختلاف الثقافة على معدلات الطلاق المبكر فالحياة السليمة لابد أن تقوم على نوع من التقارب في العقلية والأفكار والآراء بين الزوجين. ووجود تفاوت كبير بين ثقافة الزوجين، يجعل الحياة الزوجية معرضة للانهيار ذلك أن زواج رجل يحمل أرقى الدرجات العلمية من امرأة لا تعرف القراءة والكتابة، فشل هذا الزواج يحمل في ثناياه بذور التأثير السلبي للثقافة الغربية على ثقافة المجتمع فيما يتعلق بالحياة الأسرية، وكذلك جهل أحد الزوجين أو كلاهما بأسلوب الحوار البناء القادر على هدم الحواجز قد يكون هو السبب الرئيسي لفشل العلاقة الزوجية وقد يرجع ذلك إلى طبيعة العلاقة الحميمة فعلى غير المتوقع لا يحقق الحوار نجاحاً (وقد لا يستمر أيضًا) بين طرفين حميمين لأن ظاهرة القرب تجعل أحياناً من استمرار الحوار أمراً صعباً فقد يحتاج إلى مسافة معينه بين طرفي الحوار».

الدراسات السابقة

دراسة (الصويان، المسلط،2021) بعنوان "واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي" والتي هدفت إلى رصد خريطة الطلاق في المجتمع وفقًا لبعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية وتحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية المؤدية إلى الطلاق في المجتمع السعودي و استشراف حجم ظاهرة الطلاق خلال السنوات وتم اختيار (65) حالة وقع عليها الطلاق من أحد الجنسين وحددت هذه الحالات عن طرق العينة العمدية من خلال الجمعيات والمحاكم والضمان الاجتماعي في كافة مناطق المملكة وصنفت هذه الدراسة نوعيًّا من الدراسات الوصفية التحليلية وقد اتبعت الباحثة أسلوبين: منهج المسح الاجتماعي بالعينة. ومنهج دراسة الحالة. ومن الأدوات المستخدمة أداتان: الأولى: كمية؛ وتمثلت في الاستبانة لجمع البيانات. الأداة الثانية: كيفية؛ وتمثلت في دراسة حالة للتعرف على الأبعاد المختلفة لظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها: علاقة حب ومودة بمتوسط ٢،٨٢ وهذه النظرة تنطلق من النظرة الإيجابية للزواج وأنه لا يتم اللجوء للانفصال إلا عند استحالة العشرة، ثم من رأوا أنه لإنجاب الاطفال بمتوسط ٢،٤٩ وتوضح هذه الرؤية ان الأطفال يمثلون هدفاً اساسيًّا للزواج وهو ما يعكس التصورات الايجابية عن الزواج يليهم من رأوا أنه لتحقيق أمان اقتصادي بمتوسط ٢،٣٠ ويعد الزواج أمانًا اقتصاديًّا للزوجات خصوصاً في حال كانت غير عاملة أو لكليهما في حال عمل المرأة ثم يليهم من رأوا أنه لتحقيق رغبة الوالدين بمتوسط ٢،١٥ وفيما يتعلق بمعنى الزواج أكدت البيانات الميدانية ارتفاع نسبة من رأوا ان الزواج مشاركة وحياة مستقرة بين الزوجين بمتوسط ٢،٨٦ وهو ما يعكس الوعي بالجوانب الإيجابية للزواج خصوصاً ما يتعلق بالاستمرارية والتعاون والمشاركة باعتبار أن الزوجين متكاملان يساعد كل منهما الآخر، يليهم من رأوا أنه على رؤيتهم للطلاق باعتباره سلوك سيئ ومرفوض اجتماعيًّا، وأيضًا من النتائج ضعف التفاعل داخل الأسرة بمتوسط ٢،٥٤ للذكور و ٢،٥٢ للإناث وإهمال حقوق الزوج أو الزوجة بمتوسط ٢،٦٣ للذكور و ٢،٦٥ للإناث. توصيات ومقترحات الدراسة: إنشاء مراكز ووحدات التوجيه والاستشارات الأسرية وتفعيلها على مستوى الاحياء، إقامة دورات تأهيلية تثقيفه تربوية للزوجين قبل الدخول في الحياة الزوجية واستحداث برامج علاجية تستهدف الزوجين والعلاج الأسري، التوعية بآثار إدمان وتعاطي الزوج للمخدرات على استقرار الأسرة، التوعية بأهمية الاتزان والايجابية في معاملة المرأة والتخلي عن العنف اللفظي أو الجسدي

دراسة (الحداد،2020) بعنوان "دور برنامج الحوار الجماعي في خدمة الجماعة وتنمية معًارف الفتيات المقبلات على الزواج بالطلاق المبكر"، والتي هدفت إلى تحديد أسباب الطلاق المبكر، وتنمية معًارف الفتيات المقبلات على الزواج به، والآثار المترتبة عليه، وتحديد المقترحات لتفعيل دور برنامج الحوار الجماعي مع الجماعات لتنمية معًارف الفتيات المقبلات على الزواج بالطلاق المبكر، تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية التي تسعى إلى وصف الوضع الراهن لبرنامج الحوار الجماعي لتنمية معًارف الفتيات المقبلات على الزواج بالطلاق المبكر، واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة العمدية لطلاب الفرقة الرابعة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة وكانت النتيجة أن أكثر الفتيات المقبلات على الزواج بالمرحلة العمرية (من 20من لأقل 22) وتتميز هذه المرحلة العمرية بمدى حيوية الاستيعاب والفهم والتطلع لحياتهم المستقبلية عند إنشاء الحياة الأسرية فهن على استعداد فكري لاستيعاب المعًارف والخبرات والمهارات التي تساعدهن في مواجهة الطلاق المبكر وفي ضوء نتائج الدراسة وتفسيرها فإنه توصي حث الفتيات المقبلات علي الزواج بأهمية الأسرة ودورها في بناء المجتمع في جميع المراحل التعليمية، التثقيف الدائم والمستمر من خلال كل أجهزة ومؤسسة الدولة في رفع المستوي المعرفي عن قضية الطلاق المبكر وخطورة تزايده، الاختيار المتكافئ علي كل من الطرفين الزوج والزوجة، التوعية الدينية حول ما شرعه المولي سبحانه وتعالي حول حقوق الزوجين والأبناء والأسرة، الابتعاد عن الأنانية وحب الذات والسيطرة للزوج والزوجة وتمسكهما بالحياة الأسرية، الاهتمام برفع المستوي الاقتصادي

للأسر، ومواجهة مشكلاتهم المادية عن طريق استثمار الموارد وتوظيف الإمكانيات المتاحة لديهن.

دراسة (الرنتيسي، 2020) بعنوان "العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المطلقين والمطلقات" والتي هدفت إلى تحديد العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع الفلسطيني من وجه نظر المطلقين والمطلقات تم تطبيق الدراسة على المترددين والمترددات على المحكمة الشرعية في مدينه غزة فرع السرايا، ومديرية التنمية الاجتماعية بغزة وعددهم (87) واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة العشوائية البسيطة واعتمد الباحث على أداة الاستبيان لتحديد العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع الفلسطيني توصلت نتائج الدراسة إلى أن أعلى العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع الفلسطيني تتمثل في العوامل النفسية يليها العوامل الاقتصادية يليها العوامل الاجتماعية والثقافية وأخيراً العوامل الصحية، كما وجدت الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر من وجهة نظر المطلقين والمطلقات تعزى لمتغير السن، لصالح ذوي السن (18 سنة فأقل)، بينما أشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى 0.05 في العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر من وجهة نظر المطلقين والمطلقات تعزى لمتغير المستوى التعليمي ومتغير الدخل الشهري. توصيات ومقترحات الدراسة: نشر التوعية للأزواج والأهل والمجتمع بالحقوق والواجبات الواجب التقيد بها قبل واثناء الزواج، الحد من الثقافة الذكورية في المجتمع الفلسطيني غير المنصفة للمرأة والمتجاهلة حقوقها، تجنب الأهل للتدخل المستمر قدر المستطاع في حياة أبنائها المتزوجين لان ذلك قد يرتد سلباً عليهم، ضرورة الزام الخاطبين الحصول على دورة في التأهيل الزواجي، إعطاء مرحلة الخطبة الفترة الزمنية المناسبة لا إطالة وال إيجاز بحث تكتمل الصورة الذهنية عند الطرفين، ضرورة إقرار مادة علميه نظرية في المرحلة الثانوية والجامعية للتثقيف بالحياة الأسرية للحد من ظاهره الطلاق المبكر.

دراسة (علاونه، 2019) بعنوان "الطلاق في المجتمع الفلسطيني وعلاقته ببعض المتغيرات من وجهة نظر المطلقات في مدينة رام الله " وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأسباب الخفية التي تقف وراء التأثير على الأسباب الظاهرة والمؤدية إلى زيادة نسبة الطلاق في داخل المجتمع الفلسطيني، إظهار مدى التأثير لطبيعة الفترة الزمنية على ازدياد نسب هذه الحالات من الطلاق في هذا المجتمع، توضيح الرؤية المختلفة داخل هذا المجتمع والتي عملت على زيادة حالات الطلاق فيه. استخدم فيها الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الدراسات السابقة فيما يتناوله هذا الموضوع بالإضافة إلى تناولها الجانب الميداني والذي تمثل باختيار مجتمع البحث وهو النساء المطلقات في مدينة رام الله الفلسطينية مستخدمًا بذلك أداة الاستبانة والعينة المقصودة في دراسته لهذه الحالات من النساء المطلقات. وقد توصل هذا البحث لمجموعة من النتائج وكان من أهمها أن نسبة الطلاق قد جاءت مرتفعة في السنوات الأخيرة للعديد من الأسباب كان في مقدمتها التقليد غير الواعي وانخفاض الوعي الكافي، بالإضافة إلى وجود الأمراض الاجتماعية وعدم الوجود للديمقراطية الاجتماعية داخل الأسرة نفسها وبعض من العوامل الأخرى كالتغير الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. كما ظهر أن التغير الثقافي هو الأكثر تأثيرًا على ارتفاع حالات الطلاق ويأتي بعده التغير الاقتصادي فالتغير الاجتماعي، حيث تبين أن المرتبة الأولى في التأثير على ارتفاع حالات الطلاق قد جاءت للتغير الثقافي والتي وصلت في درجة تأثيرها إلى قيمة (87%) تلتها المرتبة الثانية في درجة التأثير على ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني للتغير الاقتصادي والتي جاءت بقيمة (69%)، في حين انخفضت درجة التأثير للتغير الاجتماعي في تأثيره على ارتفاع حالات الطلاق في هذا المجتمع لتصل إلى قيمة (30%) فقط وهي درجة تأثير قليلة مقارنة بدرجة التأثير للتغير الثقافي والاقتصادي، كما تبين أن غالبية النساء المطلقات هن من صغيرات السن الأقل من 30 سنة حيث وصلت نسبتهن إلى قيمة (68%) وغير المنجبات للأطفال أو منجبات لطفل واحد فقط والتي جاءت نسبتهن بقيمة (83%) وذات مستوى تعليمي قليل والمتمثل بأقل من درجة الدبلوم المتوسط حيث وصل إلى قيمة (59%) ومعظمهن لا يعملن نهائيًا والتي جاءت نسبتهن بقيمة (68%) وذات دخل شهري متوسط أو أقل والتي

جاءت بقيمة (87%)، وتبين أن هنالك علاقة قوية وعكسية وذات دلالة إحصائية ما بين الإنجاب والمستوى التعليمي ومستويات الدخل وبين ازدياد وجود حالات الطلاق، فكلما ارتفعت هذه الحالات وهي عدد الأطفال والمستوى التعليمي ومستويات الدخل الشهري قل معدل الطلاق والعكس. وفي نهاية هذا البحث وضع الباحث مجموعة من التوصيات على المستويين العام والخاص كان من أهمها عمل دورة إرشادية للمقبلين على الزواج وضرورة تنبيه وسائل الاعلام عن مخاطر هذه الظاهرة من النواحي المختلفة، بالإضافة إلى الاختيار الأنسب من قِبل الطرفين وضرورة وضع صورة أولية معروفة لدى الطرفين قبل الزواج من حيث أساليب المعيشة والإنجاب وغيرها.

دراسة (آل خليفة،2017) بعنوان مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساته على الأسرة المجتمع "دراسة اجتماعية" هدفت لدراسة مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وتحليل العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني وتحليل العوامل المؤدية للطلاق في الأسر البحرينية المعًاصرة، التعرف على العوامل المؤدية للطلاق والتعرف على الآثار الاجتماعية للطلاق في المجتمع البحريني التعرف على وجود فروق دالة احصائيًا في العوامل المسببة للطلاق تُعزى للنوع والاجتماعي والعمر في المجتمع البحريني. تكون مجتمع الدراسة من جميع المطلقين والمطلقات في مملكة البحرين. وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة القصدية ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبانة للكشف عن مشكلة الطلاق. واكدت نتائج الدراسة بأن أهم العوامل المؤدية للطلاق هي عمل المرأة وقد أظهرت الدراسة أن أهم سبب من الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق في عمل المرأة انشغالها في مشكلات العمل بالإضافة إلى النظرة التي يتصورها الزوج بأن زوجته لا يسمح لها بالعمل أو الاختلاط مهما كانت الظروف. بالإضافة إلى أن المرأة أو الزوجة عندما تعمل فإنها لا تمنح الأولاد وقتاً كافياً تقضيه معهم بسبب العمل، وذلك كله يؤدي إلى مضايقة أفراد الأسرة والزوج بشكل مباشر، وأوصت الدراسة بتفعيل دور المؤسسات الحكومية والأهلية في المجتمع البحريني من خلال عقد ندوات حوارية للمقبلين على الزواج لتوعيتهم بأهمية المشاركة في الحياة الزوجية، إقرار دورة تأهيلية اجتماعية الزامية للشاب والفتاة ويكون حضورها واجتيازها شرطًا اساسيًا في إقرار عقد النكاح أسوة بالكشف الطبي وهذه الدورة تعُد وتنفذ من جهات رسمية ويشترك في إعداد برنامجها مختصون شرعيون واجتماعيون وأمنيون وإعلاميون من الرجال والنساء لمدة لا تقل عن أسبوع وفق برنامج مكثف وشامل وينفذ من قِبل هيئات رسمية أو شبه رسمية. عقد دورات وندوات تبين خطورة الاستعمال السيئ لمواقع التواصل الاجتماعي وأثرها في تهديد كيان الأسرة والعمل على الاستفادة من القوانين والحقوق التي منحت للمرأة في المجتمع البحريني واحترام هذه القوانين للعمل على التخفيف من مشكلة العنف ضد النساء. ضرورة إجراء أبحاث جديدة فيما يخص مشكلة الطلاق في مجتمعًات أخرى ومقارنتها.

دراسة (سلمان، 2017) بعنوان "و اقع ظاهرة الطلاق في ريف محافظة اسيوط "والتي هدفت إلى التعرف على ظاهرة الطلاق بصفة عامة والطلاق المبكر بصفة خاصة والتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث ظاهرة الطلاق المبكر في الآونة الأخيرة بريف محافظة أسيوط والتعرف على أهم المقترحات لتقليل من حدوث تلك الظاهرة في المجتمع وتم عمل حصر بأسماء السيدات اللاتي لهن قضايا في محكمة الأسرة وتم اختيار (278) سيدة بطريقة عشوائية وقد جمعت الباحثة البيانات عن طريق المقابلة الشخصية باستخدام استمارة استبيان التي أعدت لهذا الغرض والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة من خلالها يمكن التعرف على تلك الظاهرة وآثارها وكيفية حلها وقد توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها: التوزيع النسبي والعددي للخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمبحوثات؛ حيث بلغت نسبة السيدات أقل من عشرين سنة (20.1%) ومن تتراوح اعمارهن من 20-24 سنه (42.4%) ومن تراوحت اعمارهن من 25-29 سنه بلغت نسبتهن (29.9%) وبلغت نسبه من تتراوح اعمارهن من ثلاثين سنه وفوق (7.6%) أما بالنسبة للحالة التعليمية فوجد أن أكثر من نصف المطلقات حاصلات على مؤهل أقل من جامعي (57.7%) وهذا يدل على أن تعليم الفتيات له دور في استمرار واستقرار الحياة العائلية أما بالنسبة

للسن عند الزواج فوجد أن من تتزوجن في سن أقل من 20 سنه بلغت نسبتهن (21.9%) وبلغت نسبة من تزوجن 21 سنه (16.2%) . توصيات ومقترحات الدراسة: الاهتمام بتعليم المرأة وخاصه المرآة الريفية، اهتمام الأسرة بدورها في التربية والتنشئة لأفرادها، الاهتمام برفع المستوى المعيشي والاقتصادي للأسر وزياده دخولهم، الاهتمام برفع المستوى المعرفي للراغبين على الزواج، التوعية من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية للشباب بأهمية الزواج، يجب على الطرفين الاختيار الجيد من البداية، يجب عدم تدخل الأهل في الحياه الأسرية للزوجين، يجب على الزوجين عدم نقل المشاكل الأسرية إلى الأهل ومحاولة حلها بينهم، إدخال برامج تعلمية عن الأسرة في مناهج التعليم للطلاب، على الدولة توفير فرص عمل للمطلقات لتحمل الأعباء المادية بعد الطلاق، التوعية الدينية بأهمية الأسرة.

دراسة (أبو زنط، 2016) بعنوان "الطلاق، أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات" والتي هدفت إلى تحليل الأسباب والتأثيرات المختلفة لظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس، وتوضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات الطلاق، الوصول إلى نتائج وتوصيات تحد من ظاهرة الطلاق، وتعمل على التقليل من الآثار الناجمة عنها باستخدام أسلوب الدراسة الميدانية تم اختيار عينة عشوائية من المطلقات في محافظة نابلس بواقع (4%) من مجتمع الدراسة. وبلغ حجم هذه ال عينة150 حالة، حيث ترى الباحثة أن هذا الحجم ملائم للناحية الإحصائية والتحليلية، ويسمح بتحليل النتائج وتعميمها، معتمدة الموضوعية في عملية الاختيار وعدم التحيز. وقد تم أخذ هذه العينة من سجلات ومحاضر المحاكم الشرعية في محافظة نابلس، حيث توجد في محافظة نابلس ثلاث محاكم شرعية: اثنتان منهما في المدينة، واحدة غرب نابلس، والأخرى شرقها، أما الثالثة فإنها توجد في بلدة حوارة القريبة من المدينة والتابعة للمحافظة. لقد تم إعداد الاستمارة لكي تفي بتحقيق أغراض الدراسة وأهدافها، وقد تم توزيعها بعد تحكيمها على المطلقات، وقد أجابت على بنود الاستبانة 115 مطلقة. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الموضوع وتحليله ودراسة العلاقات المتداخلة بين متغيراته، معتمدة على توفير البيانات الكمية التي تخدم الاهداف الموضوعة سلفًا، إضافة إلى الاعتماد على البيانات المتوفرة من الجهات المختصة (المحاكم الشرعية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومركز المعلومات الوطني الفلسطيني) كما تمت الاستفادة من بعض الدراسات السابقة .وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها أن هناك ارتفاع في معدلات الطلاق في معظم دول العالم بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص، ويتوازى هذا الارتفاع مع سرعة التغيرات في الثقافة والاجتماعية. غالبًا ما تكون معدلات الطلاق في السنة الأولى من الزواج وقبل إنجاب عدد كبير من الأبناء وذلك لصعوبة تكيف الزوجين معًا. معظم المطلقات يعانين من مشاكل اقتصادية بعد الطلاق وهذا ما أشارت إليه ثلثا المطلقات مما يشكل ضغطًا وعبئًا رئيسيًّا على أسرة المطلقة. ومن توصيات الدراسة إيجاد مؤسسات خاصة تعنى بقضايا الإرشاد الزواجي قبل قرار الزواج ومع بدايته. بناء حياة زوجية على أسس عقلانية بعيدة عن الانفعالات والعواطف. الحاجة إلى وجود متخصصين في عمليات الإصلاح يعملون بطريقة علمية وحيادية في حالة بروز مشاكل بين الزوجين للحد من حالات الطلاق.

دراسة (الرقيعي، 2015) بعنوان "العوامل الاجتماعية المؤثرة في الطلاق المبكر دراسة ميدانية: والتي استخدمت منهج دراسة الحالة في مدينة بريدة، وهدفت إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية المؤثرة في مشكلة الطلاق في السنة الأولى من الزواج، وسعت إلى تحقيق الأهداف الآتية: التعرف على علاقة فترة التنشئة الأسرية الزواجية للبنات بمشكلة الطلاق المبكر، التعرف على علاقة فترة الخطوبة بمشكلة الطلاق المبكر، التعرف على علاقة فترة عقد النكاح بالطلاق المبكر، معرفة علاقة فترة الأيام الأولى والشهر الأول من الزواج بمشكلة الطلاق المبكر، الوقوف على الخصائص والسمات الاجتماعية للمرحلة الأخيرة من الزواج، وتعتبر هذه الدراسة استطلاعية استخدمت فيها الباحثة منهج دراسة الحالة وأداة المقابلة المفتوحة والمتعمقة مع حوالي (20) حالة طلاق مبكر، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها: الطلاق المبكر في السنة الأولى من الزواج: إن

فقدان الزوجين الاحترام المتبادل بينهما في الجوانب الثقافية والاقتصادية والسلوكية وفقدانهما البوح الذاتي والاعتماد المتبادل في مواقف الحزن والفرح، هو بداية النهاية للحياة الزوجية، فكل هذا الأسلوب الحياتي الرديء يجعل أحد الطرفين ينصرف عن الآخر وال يمنحه القيمة والأهمية والمكانة المهمة، وال يكون شريك الحياة محور الاهتمام ومركز الرعاية الخاصة، وكل هذا يُحدِث نضوبًا بالمشاعر والعواطف، وأوصت الباحثة بعدة توصيات: الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية من قِبل الوالدين، وتعويد أبنائهم على تحمل المسئولية وتهيئتهم للحياة الاجتماعية المستقبلية، على المؤسسات التعليمية إعداد وتنفيذ برامج عن التوعية بالآثار السلبية والمترتبة على الطلاق، وبتوضيح أهمية الاستقرار الأسري في بناء المجتمع، وطرح موضوع التربية النفسية في المقررات الدراسية في المراحل التعليمية كلها بما يتناسب مع المرحلة العمرية لكل مرحلة تعليمية، عقد دورات من قِبل مكاتب الإرشاد الأسري ومكاتب الرعاية الاجتماعية وغيرها، وإنشاء هيئة للإرشاد الزواجي داخل المحاكم لترشد المقبلين على الزواج أو الطلاق إلى حقوق الزوجين في الإسلام، إنشاء جمعية وطنية لحقوق المطلقات تتبنى فيه التوعية والتوجيه ورعاية المطلقات والسعي في تحصيل حقوقهن.

دراسة القحطاني (2015) تفعيل نظام المصالحة القضائية تعزيزاً للأمن الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، تنحصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما السبل الاستراتيجية الكفيلة بتفعيل نظام المصالحة القضائية تعزيزاً للأمن الاجتماعي في المملكة العربية السعودية؟ مجتمع الدراسة: اشتمل مجتمع الدراسة على (18) فرداً من الخبراء والمختصين والمسئولين عن لجان المصالحة الاجتماعية بالمحاكم والمهتمين بالمشكلات الأسرية والاجتماعية في المجتمع السعودي. استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي، ووظّف المقابلة كأداة لجمع البيانات من الميدان. ومن أهم النتائج: من أهم نقاط القوة في نظام المصالحة القضائية تخفيف العبء عن كاهل القضاء، وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة، وشيوع روح المحبة والوئام بين أفراد المجتمع، كما أن نظام المصالحة القضائية ليس إلزاميًا. من أهم نقاط الضعف عدم تقبل بعض الأفراد لفكرة المصالحة والإصرار على التقاضي، كما أن كثرة النزاعات الأسرية والاجتماعية قد يضعف من أداء لجان المصالحة، إلى جانب ضعف تأهيل بعض أعضاء اللجان، ومن أهم التوصيات: الاهتمام بعلاج ظاهرة العنف الأسري، والتوعية للشباب قبل الزواج للحد من حالات الطلاق المتزايدة، وإيجاد أُطر مؤسسية لعمل لجان المصالحة القضائية. ودعم حركة النشر والبحث العلمي في مجال العنف الأسري وإيذاء الأطفال والطلاق.

دراسة الشيخ (2013) بعنوان ظاهرة الطلاق في مجتمع المدينة المنورة: الأسباب، الآثار المترتبة عليها، والحلول المقترحة من وجهة نظر المطلقين: دراسة حالة. والتي هدفت إلى التعرف على أسباب ظاهرة الطلاق، والآثار المترتبة على الطلاق وكذا الحلول المقترحة لعلاج هذه الظاهرة وذلك من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في المدينة المنورة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توضيح طبيعة الظاهرة موضع الدراسة ويشمل ذلك تحليل أسبابها والآثار المترتبة عليها، والحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة. وبيان العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تتضمنها والآثار التي تحدثها ومقترحات علاجها. استخدمت الدراسة استبيان. وتكونت عينة الدراسة من (62) مطلق ومطلقة من مجتمع المدينة المنورة وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن أكثر أسباب الطلاق الاجتماعية شيوعًا تتمثل في عدم توفر الحوار داخل الأسرة، والزواج المرتب له أو المفروض من الأسر. وجاءت عوامل مثل بخل الزوج، والارتفاع المستمر للأسعار وتفشي الغلاء في مقدمة الأسباب الاقتصادية. أما أهم الأسباب الثقافية كانت تأثر الزوج بما يشاهده عبر وسائل الإعلام تفشي ثقافة الطلاق عند البعض، وضعف تناول الخطاب الإعلامي لقيم الحياة الأسرية المستقرة. أما أهم الأسباب النفسية-كما يراها أفراد العينة فهي "خيانة الزوجة"، وشك الزوج بالزوجة". والأسباب الدينية تمثلت في عدم مراعاة حقوق الزوج، وعدم إقامة حدود الله والأسباب الجسمية تمثلت في الأمراض الجنسية (الإيدز، الزهري، السيلان)، والضعف الجنسي. وأشارت النتائج إلى أن أخطر الآثار المترتبة على

الطلاق اجتماعيًّا هي زيادة معدلات الجريمة وإعراض أفراد المجتمع عن الزواج من مطلقات واقتصاديًّا زيادة العبء على وزارة الشئون الاجتماعية، وثقافيًّا تدني مستوى التعليم لدى الأطفال، ونفسيًّا زيادة احتمالية إقدام أطفال المطلقين والمطلقات على سلوكيات منحرفة وإحساس الأطفال بالحرمان من عاطفة الأمومة والأبوة، ودينيًا زيادة الانحراف الأخلاقي بين أطفال الأسر المطلقة، وجسميًا (بيولوجيا) انتقال العدوى. وأشارت النتائج إلى أن أنسب الحلول الاجتماعية لإدارة الظاهرة ومعالجة الآثار الناجمة عنها تتمثل في مساعدة الزوجين الجدد على التكيف مع الوضع الجديد، وتوفير دور الرعاية الاجتماعية للأطفال المنحرفين وإنشاء مؤسسة تعنى بتوجيه الأسر لزيادة دخولهم وثقافيًّا تشمل غرس قيم الحياة الأسرية المستقلة لدى النشء وتأهيل غير المتعلمين من الزوجين. أما نفسيًا فتشمل التوعية بالأخطار الناجمة عن الطلاق وتنمية الحب العاطفي بين الزوجين، ودينيًا تشمل تعزيز الخطاب الديني لقيم الحياة الأسرية المستقرة وتحمل المسئولية مع وجود العصمة بيد الزوج. ومن الناحية البيولوجية فتمثلت أهم الحلول المقترحة في العلاج من الأمراض وإنشاء خط ساخن بوزارة الصحة للتعامل مع هذه المشكلات. وأشارت النتائج أيضًا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العينات الفرعية للعينة الكلية للدراسة فيما يتعلق بأسباب ظاهرة الطلاق، والآثار المترتبة عليها، وكذا الحلول المقترحة لعلاج هذه الظاهرة تبعا لعوامل مثل الجنس، السن عند الزواج، مستوى التعليم والمستوى الاقتصادي والعمل، وفارق السن بين الزوجين، وترتيب الزوج، وما إذا كان لدى المطلقين أبناء.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- تختلف هذه الدراسة عن البحوث والدراسات السابقة في تركيزها على الطلاق المبكر في المملكة العربية السعودية، من حيث التعرف على العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر بين الشباب السعودي (العوامل الذاتية، والاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية).
- كما أنها تركز على رأي المطلقات السعوديات بمدينة الرياض حول هذه العوامل.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- تمت الاستفادة من الدراسات السابقة وأُطرها النظرية كأداة للحصول على المراجع العلمية مما يُساهم في بلورة مشكلة الدراسة وهي التعرف على العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر بين الشباب السعودي.
- تم الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار المنهج والعينة الملائمة للدراسة الحالية.
- كما ساعدت الدراسات السابقة وضع مقترحات للحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر بين الشباب السعودي.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً: نوع الدراسة ومنهجيتها

تعد هذه الدراسة وصفية تحليليه، تستخدم منهج المسح الاجتماعي على عينة من المطلقات السعوديات. حيث يستخدم هذا المنهج لدراسة الظروف الاجتماعية التي تؤثر في مجتمع معين والتي تهدف إلى جمع البيانات الاجتماعية وتحليلها للحصول على المعلومات، إذ يحاول الكشف عن الوضع القائم لمحاولة النهوض به ووضع خطة أو برنامج للإصلاح الاجتماعي (الشلهوب، 2018، 165) وهذا ما تسعى له دراستنا الحالية.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من عدد من المطلقات السعوديات حيث بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق لعام (2020) وفقاً لتقرير وزارة العدل (57595) صك طلاق، بينما إجمالي عدد حالات الطلاق لعام (2019) وفقاً

لذات التقرير (51125) صك طلاق، عينة الدراسة: عينة قصدية من المطلقات السعوديات بمنطقة الرياض، والتي بلغت (300) مطلقة تم تجميعها من خلال توزيع أداة الدراسة إلكترونياً.

ثالثاً: أداة الدراسة:

استخدام الاستبانة كأداة دراسة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلات الدراسة وتكونت من جزئيين: الجزء الأول: يشمل البيانات الأولية لعينة الدراسة. والجزء الثاني: يشمل محوري الدراسة، وهما المحور الأول: العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية وتتكون من أربعة أبعاد هي (ذاتية-اجتماعية-نفسية-اقتصادية) بإجمالي عدد عبارات (40) عبارة، والمحور الثاني: المقترحات للحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية والذي يتكون من (13) عبارة.

تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري (صدق المحكمين) وذلك من بعرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المختصين لإبداء الرأي فيما يتعلق في مدى مناسبة العبارات وتم إعادة الصياغة لهذه العبارات، كما تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي وهو مدى اتساق كل فقرة من الفقرات مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وذلك بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

جدول رقم (1) صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

المحور الأول: العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية							
العوامل الذاتية		العوامل الاجتماعية		العوامل النفسية		العوامل الاقتصادية	
1	**0.622	1	**0.525	1	**0.597	1	**0.661
2	**0.521	2	*0.341	2	**0.603	2	**0.678
3	*0.370	3	**0.439	3	**0.612	3	**0.619
4	**0.485	4	**0.600	4	**0.639	4	**0.722
5	*0.403	5	**0.697	5	**0.611	5	**0.774
6	**0.611	6	**0.545	6	**0.635	6	**0.436
7	**0.566	7	**0.641	7	**0.683	7	*0.345
8	**0.578	8	**0.702	8	**0.622	8	**0.581
9	**0.441	9	**0.691	9	**0.661	9	**0.772
10	**0.450	10	**0.632	10	**0.660		
11	**0.476						
المحور الثاني: المقترحات للحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية							
1	**0.585	5	**0.602	9	**0.759	13	**0.582
2	**0.636	6	**0.618	10	**0.719	14	*0.383
3	**0.597	7	**0.656	11	**0.743		
4	**0.664	8	**0.664	12	**0.749		

** دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

يتضح من الجدول رقم (2) أن كل عبارة بالمحور ترتبط ارتباطًا طرديًا موجباً ذا دلالة إحصائية بالدرجة الكلية للمحور المحور الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة 0.01، كما تم التأكد من الثبات لأداة الدراسة باستخدام معامل ألفا-كرونباخ Cronbach's Alpha، والجدول التالي يبين قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاور أداة الدراسة.

جدول رقم (2) معامل ألفا-كرونباخ لمحاور أداة الدراسة

المحور	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
المحور الأول	0.893	40
المحور الثاني	0.883	14
الاستبانة ككل	0.924	54

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا-كرونباخ لكامل أداة الدراسة بلغت (0.924)، وبلغت قيمة معامل ألفا-كرونباخ لعبارات المحور الأول (0.893) وعبارات المحور الثاني (0.883)، ويشير ذلك لوجود ثبات مرتفع لأداة الدراسة.

رابعاً: المعالجة الإحصائية

لكي تتحقق أهداف الدراسة، وللكشف عن النتائج المراد الوصول إليها، فإنه تم إدخال القيم المتحصلة من أداة الدراسة (الاستبانة) في برامج خاصة لإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة، وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبعد ذلك تم استخدام المقاييس الإحصائية التالية:

بالإضافة إلى ما سبق استخدامه لتقنين أداة الدراسة مثل معامل الارتباط لـ "بيرسون" (Person Product-moment correlation)، ومعامل "ألفا كرونباخ" (Cronbach Alpha)، فإنه تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

الإحصاء الوصفي: وذلك من خلال:

- استخدام التكرارات والنسب المئوية، للتعرف على الخصائص الشخصية التي تساهم في وصف أفراد عينة الدراسة.
- استخدام معادلة المتوسط الحسابي (Mean)، وذلك لبيان معدل ارتفاع أو انخفاض درجة استجابة أفراد العينة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وعلى الاستبانة بكامل فقراتها.
- استخدام الانحرافات المعياري (Standard Deviation)، وذلك للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد العينة عن المتوسط الحسابي.

نتائج الدراسة الميدانية:

خصائص عينة الدراسة:

جاءت خصائص هذه العينة وفقاً للآتي:

جدول رقم (3) توزيع البيانات الأولية لعينة الدراسة

المتغير		ن	%
الفئة العمرية	أقل من 30 عام	76	25.3
	من 30 إلى أقل من 40 عام	81	27
	من 40 عام فأكثر	143	47.7
الدخل الشهري للأسرة	من 5000 إلى 10.000 ريال	75	25.0
	من 10.000 إلى 15.000 ريال	118	39.3
	من15.000 إلى 20.000 ريال	57	19.0
	من 20.000 فأكثر	50	16.7
نوع السكن	شقة	80	26.6
	دور في فيلا	47	15.7
	فيلا	167	55.7
	أخرى	6	2.0
مستوى تعليم الزوج	دكتوراه أو ماجستير	39	13.0
	بكالوريوس	152	50.7
	ثانوي فأقل	109	36.3
مستوى تعليم الزوجة	دكتوراه أو ماجستير	35	11.7
	بكالوريوس	182	60.7
	ثانوي فأقل	83	27.7
عدد الأطفال	لا يوجد أطفال	33	11.0
	من طفل إلى ثلاث أطفال	101	33.7
	من 4-6 أطفال	148	49.3
	من سبع أطفال فأكثر	18	6.0
حالة العمل	نعم	208	69.3
	لا	92	30.7
قطاع عمل الزوج	أعمال حرة	48	16.0
	في القطاع العسكري	62	20.7
	عمل حكومي	140	46.6
	أعمال أخرى	50	16.7
الإجمالي		300	100

يتضح من الجدول رقم (3) عينة الدراسة من المطلقات السعوديات توزعن على فئات العمر المختلفة فجاءت النسبة الأكبر من العينة من أصحاب الفئة العمرية من 40 عام فأكثر بنسبة 47.7%، بينما 27% من عينة الدراسة، من أصحاب الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 عام، وأخير الفئة العمرية الأقل من 30 عام، جاءت بنسبة 25.3%، كما تنوع فئات الدخل الشهري لأسر عينة الدراسة فجاءت النسبة من ذوات الدخل الشهري من 10000 إلى 15000 ريال سعودي، بنما 25% من العينة من ذوات الدخل الشهري للأسر من 5000 إلى 10000 ريال، وأصحاب الدخل من 15000 إلى 20000 ريال بنسبة 19% من العينة، وأخيراً أصحاب الدخل المتميز من 20 ألف ريال فأكثر بنسبة 16.7%، وهو ما يؤكد أن حالات الطلاق منتشرة أيضًا بين فئات الدخل الشهري للأسر المختلفة الضعيف والمتوسط والمرتفع.

كما تنوعت نوعية السكن لعينة الدراسة فجاءت النسبة الأكبر من ساكني الفيلات بنسبة 55.7%، وهو ما يعكس تميز الدخل لديهن، وجاءت نسبة 26.6% في الشقق السكنية، و 15.7% أدوار في فيلات، و2% فقط

في نوعية سكن أخرى سواء بيوت شعبية أو أخرى، وتوافقت توزيع النسب المئوية للمستويات التعليمية لعينة الدراسة بين الزوج والزوجة فجاءت نسبة عينة الدراسة اللاتي لديهن دكتوراه أو ماجستير 11.7%، بينما الأزواج 13%، واللاتي لديهن درجة البكالوريوس من عينة الدراسة 60.7%، بينما الأزواج 50.7%، وأخيراً اللاتي لديهن مؤهل ثانوي فأقل 27.7%، بينما الأزواج 36.3%، وهو ما يظهر تقارب واضح بين نسب المستويات التعليمية بين عينة الدراسة وأزواجهن السابقين، كما جاءت النسبة الأكبر من عينة الدراسة لديهن أعدد أطفال من أربع إلى ست أطفال بنسبة 49.3% من العينة، تليها من لديهن عدد أطفال من طفل إلى ثلاثة أطفال بنسبة 33.7%، واللاتي ليس لديهن أطفال 11% من العينة، بينما من لديهن عدد أطفال من سبع أطفال فأكثر 6% من العينة، وهو ما يمكن أن يفسر بأن وجود أولاد لم يمنع حدوث الطلاق أيًّا كان عدد الأولاد، كما جاءت النسبة الأكبر من عينة الدراسة من العاملات بنسبة 69.3%، في حين أن حالة عمل الزوج كانت بقطاعات مختلفة من العمل النسبة الأكبر في القطاع الحكومي بنسبة 46.6% من العينة، بينما القطاع العسكري 20.7%، والأعمال الأخرى 16.7%، ونسبة 16% فقط من العاملين بأعمال حرة.

تم تحليل محاور الدراسة لاستخراج نتائجها وفقاً لتساؤلاتها المختلفة وجاءت النتائج كالاتي:

الإجابة على التساؤل الأول: ما العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية:

تم تناول العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية من خلال أربع عوامل مختلفة، وجاءت نتائج تحليل هذه العوامل كما يلي:

جدول رقم (4) نتائج آراء عينة الدراسة حول العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية

العوامل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
العوامل الذاتية	2.34	0.345	نعم	3
العوامل الاجتماعية	2.61	0.322	نعم	1
العوامل النفسية	2.60	0.358	نعم	2
العوامل الاقتصادية	2.31	0.433	إلى حد ما	4
العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية	2.46	0.295	نعم	

من الجدول السابق يتضح أن هناك موافقة على وجود عوامل مؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية بمتوسط حسابي بلغ (2.46 من 3) وهو متوسط حسابي يقع في الفئة الأولى وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي الذي يشير إلى درجة موافقة، حيث تم تناول هذه العوامل من خلال أربع عوامل مختلفة جاءت العوامل الاجتماعية في الترتيب الأول بين هذه العوامل بمتوسط 2.61 يليها العوامل النفسية بمتوسط 2.6 ثم العوامل الذاتية بمتوسط 2.34، وجميعها متوسطات تشير إلى درجة الموافقة، بينما جاءت العوامل الاقتصادية في الترتيب الرابع والأخير بمتوسط 2.31 أي الموافقة إلى حدٍ ما وارتفاع الانحراف المعياري لهذا البُعد يظهر الاختلاف في الآراء بين عينة الدراسة حول تأثر العوامل الاقتصادية في حالات الطلاق، وجاءت النتائج التفصيلية لكل بُعدٍ كما يلي:

العوامل الذاتية:

جدول رقم (5) نتائج آراء عينة الدراسة حول عبارات العوامل الذاتية المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية

م	العبارة		درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			لا	إلى حد ما	نعم				
3	عدم القدرة على تحمل مسئوليات الحياة الزوجية	ك	16	70	214	2.66	0.576	نعم	1
		%	5.3	23.4	71.3				
4	الجهل بحقوق وواجبات الزوج	ك	23	77	200	2.59	0.630	نعم	2
		%	7.7	25.6	66.7				
10	الزواج بغير اقتناع من أحد الزوجين	ك	26	74	200	2.58	0.647	نعم	3
		%	8.7	24.6	66.7				
6	التغييرات الفكرية والثقافية للزوجة	ك	20	125	155	2.45	0.618	نعم	4
		%	6.7	41.6	51.7				
8	اهتمام المرأة بوسائل الترفيه والخروج من المنزل بشكل مكرر	ك	34	108	158	2.41	0.686	نعم	5
		%	11.3	36.0	52.7				
11	اختلاف الاهتمامات الشخصية بين الزوجين	ك	29	137	134	2.35	0.650	نعم	6
		%	9.7	45.6	44.7				
9	عدم اتاحة الفرصة للتعارف الجيد اثناء الخطبة	ك	58	89	153	2.32	0.778	إلى حد ما	7
		%	19.3	29.7	51.0				
5	مفهوم الزوجة للزواج (مشاركة وحياة مستقرة)	ك	61	87	152	2.30	0.787	إلى حد ما	8
		%	20.3	29.0	50.7				
7	طول وقت الدوام لعمل المرأة	ك	80	116	104	2.08	0.780	إلى حد ما	9
		%	26.7	38.6	34.7				
2	اختلاف السنوات العمرية بين الزوجين	ك	56	166	78	2.07	0.665	إلى حد ما	10
		%	18.7	55.3	26.0				
1	تفاوت المستوى التعليمي بين الزوجين	ك	115	131	54	1.80	0.724	إلى حد ما	11
		%	38.3	43.7	18.0				
المتوسط العام						**2.34**	**0.345**	**نعم**	

من الجدول السابق يتضح أن هناك موافقة من قبل عينة الدراسة على أن هناك عوامل ذاتية مؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية بمتوسط حسابي بلغ (2.34 من 3) وهو متوسط حسابي يقع في الفئة الأولى وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي الذي يشير إلى درجة موافقة، حيث تم تناول هذه العوامل من خلال أحد عشر عبارة جاءت ستة منها بالموافقة تمامًا عليها، في حين أن خمس عبارات جاءت بالموافقة إلى حداً ما حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (1.8 و2.66 من 3) وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي.

وجاءت ستة عبارات بمتوسطات حسابية تشير إلى الموافقة حيث جاءت العبارة رقم (3) "عدم القدرة على تحمل مسئوليات الحياة الزوجية" في الترتيب الأول بين العبارات بمتوسط حسابي بلغ 2.66 يليها العبارة رقم

(4) "الجهل بحقوق وواجبات الزوج" بمتوسط حسابي بلغ 2.59، وتنوعت باقي العبارات بمتوسطات حسابية تشير إلى الموافقة، حيث جاءت العبارة رقم (11) " اختلاف الاهتمامًات الشخصية بين الزوجين" في الترتيب السادس بين العبارات بمتوسط حسابي بلغ 2.35، في حين جاءت خمس عبارات تشير متوسطاتها إلى درجة الموافقة إلى حدٍ ما فجاءت العبارة رقم (9) "عدم إتاحة الفرصة للتعارف الجيد أثناء الخطبة" في الترتيب السابع بمتوسط حسابي بلغ 2.32، تلها العبارة رقم (5) "مفهوم الزوجة للزواج (مشاركة وحياة مستقرة)" في الترتيب الثامن بمتوسط حسابي بلغ 2.3، في حين جاءت العبارة رقم (1) "تفاوت المستوى التعليمي بين الزوجين" في الترتيب الأخير بين عبارات المحور بمتوسط حسابي بلغ 1.8.

العوامل الاجتماعية:

جدول رقم (6) نتائج آراء عينة الدراسة حول عبارات العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية

م	العبارة		درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			لا	إلى حد ما	نعم				
4	الانحراف الاخلاقي للزوج	ك	7	36	257	2.83	0.431	نعم	1
		%	2.3	12.0	85.7				
7	وجود عنف أو قسوة من الزوج	ك	10	41	249	2.80	0.479	نعم	2
		%	3.3	13.7	83.0				
6	انعدام الحوار والمناقشة	ك	5	59	236	2.77	0.459	نعم	3
		%	1.7	19.6	78.7				
8	انخفاض مستوى الوعي والإدراك لدى الزوج	ك	11	53	236	2.75	0.512	نعم	4
		%	3.7	17.6	78.7				
5	التدخل من قبل الأقارب والأصدقاء	ك	14	62	224	2.70	0.552	نعم	5
		%	4.7	20.6	74.7				
9	التدخل الأسري من أهل الزوج	ك	17	70	213	2.65	0.584	نعم	6
		%	5.7	23.3	71.0				
10	عدم إشراك الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية	ك	15	83	202	2.62	0.580	نعم	7
		%	5.0	27.7	67.3				
1	إدمان الزوج بمواقع وبرامج التواصل فترات طويلة	ك	20	115	165	2.48	0.620	نعم	8
		%	6.7	38.3	55.0				
3	عدم التكافؤ الاجتماعي بين الأسر	ك	40	149	111	2.24	0.670	إلى حد ما	9
		%	13.3	49.7	37.0				
2	عمل المرأة في بيئة مختلطة	ك	67	103	130	2.21	0.784	إلى حد ما	10
		%	22.3	34.4	43.3				
المتوسط العام						2.61	0.322	نعم	

من الجدول السابق يتضح أن هناك موافقة من قبل عينة الدراسة على أن هناك عوامل اجتماعية مؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية بمتوسط حسابي بلغ (2.61 من 3) وهو متوسط حسابي يقع في الفئة الأولى وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي الذي يشير إلى درجة موافقة، حيث تم تناول هذه العوامل من خلال عشر عبارات جاءت ثمانٍ منها بالموافقة تمامًا عليها، في حين أن عبارتين جاءتا بالموافقة إلى حدٍ ما حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (2.21 و2.83 من 3) وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي.

وجاءت ثمان عبارات بمتوسطات حسابية تشير إلى الموافقة حيث جاءت العبارة رقم (4) " الانحراف الاخلاقي للزوج " في الترتيب الأول بين العبارات بمتوسط حسابي بلغ 2.83 يليها العبارة رقم (7) " وجود عنف أو قسوة من الزوج " بمتوسط حسابي بلغ 2.8، وتنوعت باقي العبارات بمتوسطات حسابية تشير إلى الموافقة،

حيث جاءت العبارة رقم (1) " إدمان الزوج على مواقع وبرامج التواصل فترات طويلة " في الترتيب الثامن بين العبارات بمتوسط حسابي بلغ 2.48، في حين جاءت عبارتان تشير موسطاتهما إلى درجة الموافقة على حدٍ ما فجاءت العبارة رقم (3) " عدم التكافؤ الاجتماعي بين الأسر " في الترتيب التاسع بمتوسط حسابي بلغ 2.24، تليها العبارة رقم (2) " عمل المرأة في بيئة مختلطة" في الترتيب العاشر والأخير بمتوسط حسابي بلغ 2.21.

العوامل النفسية:

جدول رقم (7) نتائج آراء عينة الدراسة حول عبارات العوامل النفسية المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية

م	العبارة		درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			لا	إلى حد ما	نعم				
5	الانفعال والعصبية الزائدة لدى الزوج	ك	5	71	224	2.73	0.481	نعم	1
		%	1.7	23.6	74.7				
1	الشك والرغبة في التملك من قبل الزوج	ك	11	64	225	2.71	0.528	نعم	2
		%	3.7	21.3	75.0				
10	ظهور أعراض نفسية غير مفهومة لدى الزوج	ك	16	65	219	2.68	0.571	نعم	3
		%	5.3	21.7	73.0				
3	الغيرة الشديدة من الزوج	ك	12	74	214	2.67	0.549	نعم	4
		%	4.0	24.7	71.3				
9	الاكتئاب المستمر لدى الزوج	ك	19	78	203	2.61	0.604	نعم	5
		%	6.3	26.0	67.7				
7	عدم الإشباع العاطفي والنفسي	ك	10	103	187	2.59	0.556	نعم	6
		%	3.3	34.4	62.3				
8	انعدام الحوار العاطفي	ك	10	111	179	2.56	0.560	نعم	7
		%	3.3	37.0	59.7				
6	عدم تكيف الزوجة مع الحياة الزوجية ومتطلباته	ك	15	121	164	2.50	0.593	نعم	8
		%	5.0	40.3	54.7				
2	الرغبة بالاستقلالية وعدم الارتباط	ك	17	119	164	2.49	0.604	نعم	9
		%	5.7	39.6	54.7				
4	ضعف الثقة بالنفس	ك	19	124	157	2.46	0.613	نعم	10
		%	6.3	41.6	52.3				
المتوسط العام						2.60	0.358	نعم	

من الجدول السابق يتضح أن هناك موافقة من قبل عينة الدراسة على أن هناك عوامل نفسية مؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية بمتوسط حسابي بلغ (2.6 من 3) وهو متوسط حسابي يقع في الفئة الأولى وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي الذي يشير إلى درجة موافقة، حيث تم تناول هذه العوامل من خلال عشر عبارات جاءت جميعها بالموافقة تمامًا عليها، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (2.46 و2.73 من 3) وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي.

وجاءت العبارة رقم (5) " الانفعال والعصبية الزائدة لدى الزوج " في الترتيب الأول بين العبارات بمتوسط حسابي بلغ 2.73 يليها العبارة رقم (1) " الشك والرغبة في التملك من قبل الزوج " بمتوسط حسابي بلغ 2.71، وتنوعت باقي العبارات بمتوسطات حسابية تشير إلى الموافقة، حيث جاءت العبارة رقم (4) " ضعف الثقة بالنفس " في الترتيب العاشر والأخير بين العبارات بمتوسط حسابي بلغ 2.46.

العوامل الاقتصادية:

جدول رقم (8) نتائج آراء عينة الدراسة حول عبارات العوامل الاقتصادية المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية

م	العبارة		درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			لا	إلى حد ما	نعم				
7	بخل الزوج وعدم الصرف على الزوجة	ك	4	51	245	2.80	0.430	نعم	1
		%	1.3	17.0	81.7				
3	بطالة الزوج	ك	18	85	197	2.60	0.602	نعم	2
		%	6.0	28.3	65.7				
6	منع الزوجة من العمل	ك	29	95	176	2.49	0.667	نعم	3
		%	9.7	31.6	58.7				
8	حرص الزوجة على الكماليات	ك	32	157	111	2.26	0.639	إلى حد ما	4
		%	10.7	52.3	37.0				
1	انخفاض دخل الأسرة	ك	40	144	116	2.25	0.676	إلى حد ما	5
		%	13.3	48.0	38.7				
5	الديون والقروض على الزوج	ك	72	96	132	2.20	0.801	إلى حد ما	6
		%	24.0	32.0	44.0				
4	مطالبة الزوجة بالمشاركة في مصروفات المنزل	ك	75	112	113	2.13	0.783	إلى حد ما	7
		%	25.0	37.3	37.7				
9	التفاوت بين المستويات الاقتصادية بين الأسر	ك	74	122	104	2.10	0.765	إلى حد ما	8
		%	24.7	40.6	34.7				
2	ارتفاع دخل الزوجة والاستقلالية الاقتصادية	ك	94	114	92	1.99	0.789	إلى حد ما	9
		%	31.3	38.0	30.7				
المتوسط العام						2.31	0.433	إلى حد ما	

من الجدول السابق يتضح أن هناك موافقة إلى حداً ما من قبل عينة الدراسة على أن هناك عوامل اقتصادية مؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية بمتوسط حسابي بلغ (2.31 من 3) وهو متوسط حسابي يقع في الفئة الثانية وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي الذي يشير إلى درجة موافقة إلى حدٍ ما، حيث تم تناول هذه العوامل من خلال تسع عبارات جاءت ثلاث منها بالموافقة تمامًا عليها، في حين أن ستة عبارات تشير إلى درجة الموافقة إلى حدٍ ما، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (1.99 و 2.8 من 3) وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي.

وجاءت ثلاث عبارات بمتوسطات حسابية تشير إلى الموافقة حيث جاءت العبارة رقم (7) " بخل الزوج وعدم الصرف على الزوجة " في الترتيب الأول بين العبارات بمتوسط حسابي بلغ 2.8 يليها العبارة رقم (3) " بطالة الزوج" بمتوسط حسابي بلغ 2.6، وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة رقم (6) " منع الزوجة من العمل" بمتوسط حسابي بلغ 2.49، في حين جاءت ست عبارات بمتوسطات حسابية تشير إلى الموافقة إلى حداً ما فجاءت العبارة رقم (8) " حرص الزوجة على الكماليات " في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي بلغ 2.26، تليها العبارة رقم (1) " انخفاض دخل الأسرة" في الترتيب الخامس بمتوسط 2.25، وتنوعت باقي العبارات التي تشير

إلى الموافقة على حداً ما فجاءت العبارة رقم (2) " ارتفاع دخل الزوجة والاستقلالية الاقتصادية" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ 1.99.

الإجابة على التساؤل الثاني: "ما المقترحات للحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية؟"

تم تناول المقترحات التي يمكن أن تحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية من خلال أربع عشرة عبارة وجاءت نتائج تحليل آراء عينة الدراسة حول هذه العبارات كما يلي:

جدول رقم (9) نتائج آراء عينة الدراسة حول المقترحات للحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية

م	العبارة		درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			لا	إلى حد ما	نعم				
8	تنمية المسؤولية للزوجين تجاه الأسرة	ك	2	36	262	2.87	0.360	نعم	1
		%	0.7	12.0	87.3				
7	نشر الوعي المجتمعي بأهمية الزواج كقيمة ونظام اجتماعي	ك	4	35	261	2.86	0.387	نعم	2
		%	1.3	11.7	87.0				
4	التوعية بالمفاهيم الصحيحة الخاصة بالزواج لدى الزوج والزوجة	ك	4	37	259	2.85	0.393	نعم	3
		%	1.3	12.4	86.3				
3	حرص الأهالي على بناء نموذج القدوة الصالحة للأبناء	ك	7	33	260	2.84	0.424	نعم	4
		%	2.3	11.0	86.7				
6	عدم ممارسة الضغوط على الأبناء للزواج دون قناعة شخصية	ك	6	46	248	2.81	0.443	نعم	5
		%	2.0	15.3	82.7				
12	اختيار المتخصصين والأكاديميين لتقديم الدورات التأهيلية ونوعية المحتوى بما يتناسب مع التغيرات الثقافية والاقتصادية في المجتمع السعودي	ك	11	51	238	2.76	0.508	نعم	6
		%	3.7	17.0	79.3				
2	اقرار مادة علمية نظرية في المرحلة الثانوية والجامعية للجنسين للتثقيف بالحياة الأسرية بما يتناسب مع كل مرحلة دراسية او عمرية	ك	14	49	237	2.74	0.534	نعم	7
		%	4.7	16.3	79.0				
14	عدم التدخل الأسرة والاصدقاء بحياة المتزوجين وخصوصا حديثات الزواج	ك	5	68	227	2.74	0.476	نعم	8
		%	1.7	22.6	75.7				
11	تفعيل مكاتب ذات البين بالأخصائيين النفسيين والاجتماعيين	ك	13	52	235	2.74	0.529	نعم	9
		%	4.3	17.4	78.3				
10	تفعيل مراكز ووحدات التوجيه والاستشارات الأسرية وتفعيلها على مستوى الاحياء	ك	12	56	232	2.73	0.526	نعم	10
		%	4.0	18.7	77.3				
1	اقرار مناهج تعليمية خاصة بتوضيح الحقوق والواجبات بالجنسين في الحياة الزوجية	ك	15	50	235	2.73	0.545	نعم	11
		%	5.0	16.7	78.3				
9	وجود خط ساخن للاستشارات الأسرية	ك	15	65	220	2.68	0.563	نعم	12
		%	5.0	21.7	73.3				
5	تشجيع الأسر على تقبل المدة الكافية للخطبة لتكتمل الصورة الذهنية عند الطرفين	ك	19	68	213	2.65	0.597	نعم	13
		%	6.3	22.7	71.0				
13	تخصيص قنوات تلفزيونية هادفة بقضايا الأسرة لنشر الوعي للحفاظ على كيان الأسرة	ك	20	75	205	2.62	0.609	نعم	14
		%	6.7	25.0	68.3				
المتوسط العام						**2.76**	**0.326**	**نعم**	

من الجدول السابق يتضح أن هناك موافقة من قبل عينة الدراسة على جميع المقترحات للحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية بمتوسط حسابي بلغ (2.76 من 3) وهو متوسط حسابي يقع في الفئة الأولى وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي الذي يشير إلى درجة موافقة، حيث تم تناول هذه المقترحات من خلال

أربع عشر عبارة وجاءت جميعها بالموافقة تمامًا عليها، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (2.62 و2.87 من 3) وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي.

وجاءت العبارة رقم (8) " تنمية المسؤولية للزوجين تجاه الأسرة " في الترتيب الأول بين العبارات بمتوسط حسابي بلغ 2.87 يليها العبارة رقم (7) " نشر الوعي المجتمعي بأهمية الزواج كقيمة ونظام اجتماعي " بمتوسط حسابي بلغ 2.86، وتنوعت باقي العبارات بمتوسطات حسابية تشير إلى الموافقة، حيث جاءت العبارة رقم (13) " تخصيص قنوات تلفزيونية هادفة بقضايا الأسرة لنشر الوعي للحفاظ على كيان الأسرة " في الترتيب الرابع عشر والأخير بين العبارات بمتوسط حسابي بلغ 2.62.

مناقشة نتائج:

أظهرت النتائج أن عينة الدراسة من المطلقات السعوديات توزعن على فئات العمر المختلفة فجاءت النسبة الأكبر لأصحاب الفئة العمرية من 40 عام فأكثر بنسبة 47.7%، كما تنوع فئات الدخل الشهري لديهن فجاءت النسبة من ذوات الدخل الشهري من 10000 إلى 15000 ريال سعودي، وأصحاب الدخل المتميز من 20 ألف ريال فأكثر بنسبة 16.7%، وتنوعت نوع السكن لهن فالنسبة الأكبر من ساكني الفيلات بنسبة 55.7%، وهو ما يعكس تميز الدخل لديهن، كما توافقت المستويات التعليمية للعينة بين الزوج والزوجة وهو ما يظهر تقارب واضح بين نسب المستويات التعليمية بين عينة الدراسة وأزواجهن السابقين، وهو ما يعكس أن عامل اختلاف المستوى التعليمي بينهما لم يكن من المؤثرات الشديدة في حدوث الطلاق، وهو ما أكدته مناقشة العوامل الذاتية، وجاءت النسبة الأكبر من عينة الدراسة لديهن أعدد أطفال من أربع إلى ست أطفال بنسبة 49.3% من العينة، تليها من لديهن عدد أطفال من طفل إلى ثلاثة أطفال بنسبة 33.7%، واللاتي ليس لديهن أطفال 11% من العينة، مما يعكس أن عدم الإنجاب لم يكن العامل الرئيسي لحدوث الطلاق، وجاءت حالة عمل الزوج بقطاعات مختلفة من العمل النسبة الأكبر في القطاع الحكومي بنسبة 46.6% من العينة، بينما القطاع العسكري 20.7%، وهو ما يشير على استقرار الدخل الاقتصادي للزوج كونه يعمل في قطاعات منتظمة في إعطاء الراتب ولا يتأثر الزوج بتقلبات السوق كما يحدث في الأعمال الحرة.

الإجابة على التساؤل الأول: ما العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية:

أظهرت النتائج أن هناك موافقة على وجود عوامل مؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية، حيث جاءت الموافقة على وجود عوامل اجتماعية في الترتيب الأول بين تلك العوامل تليها عوامل نفسية ثم عوامل ذاتية، في حين جاءت العوامل الاقتصادية في الترتيب الأخير بين تلك العوامل بالموافقة إلى حداً ما، وهو ما يمكن تفسيره أن مستويات الدخل والعوامل الاقتصادية لا تكون هي المشكلة الرئيسية داخل المجتمع السعودي لحالات الطلاق بل العوامل الاجتماعية والنفسية هي الأكثر تأثيراً في حالات الطلاق.

وتوافقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (الرقيعي، 2015) التي أكدت أن الطلاق المبكر في السنة الأولى من الزواج من أسبابه فقدان الزوجين الاحترام المتبادل بينهما في الجوانب الثقافية والاقتصادية والسلوكية وفقدانهما البوح الذاتي والاعتماد المتبادل في مواقف الحزن والفرح، هو بداية النهاية للحياة الزوجية، كما جاءت دراسة عبد الرسول (2019) التي أكدت أن أكثر أسباب الطلاق الاجتماعية شيوعًا تتمثل في عدم توفر الحوار داخل الأسرة.

كما اختلفت هذه النتائج في ترتيب العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع الفلسطيني بدراسة (الرنتيسي، 2020) التي توصلت إلى أن أعلى العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع الفلسطيني تتمثل في العوامل النفسية يليها العوامل الاقتصادية يليها العوامل الاجتماعية والثقافية واخيراً العوامل الصحية، بينما دراسة

(علاونه، 2019) توصلت إلى التأثير على ارتفاع حالات الطلاق قد جاءت للتغير الثقافي تلتها التغير الاقتصادي ثم التغير الاجتماعي كتأثيرات على ارتفاع حالات الطلاق في هذا المجتمع الفلسطيني، في حين بالمجتمع البحريني جاء عوامل أخرى تؤثر على حدوث الطلاق فدراسة (أل خليفة،2017) توصلت إلى أن أهم العوامل المؤدية للطلاق هي عمل المرأة وقد أظهرت الدراسة ان أهم سبب من الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق في عمل المرأة انشغالها في مشكلات العمل بالإضافة إلى النظرة التي يتصورها الزوج بأن زوجته لا يسمح لها بالعمل أو الاختلاط مهما كانت الظروف. بالإضافة إلى أن المرأة أو الزوجة عندما تعمل فإنها لا تمنح الأولاد وقتاً كافياً تقضيه معهم بسبب العمل، وذلك كله يؤدي إلى مضايقة أفراد الأسرة.

ويمكن تفسير اختلاف العوامل المؤثرة في الطلاق ما بين مجتمع وأخر لاختلاف ظروف المجتمع ذاته فالمجتمع السعودي قد لا يكون العوامل الاقتصادية في الترتيب الأول والأكثر تأثير لحدوث حالات الطلاق بينما المجتمع الفلسطيني وبعض المجتمعًات العربية الأخرى يكون العامل الاقتصادي من العوامل المؤثرة، كما أن عوامل عمل المرأة لم تؤثر بشكل مباشر بعد داخل المجتمع السعودية لكون أن عمل المرأة السعودية ما زال في مرحلة الانتشار وما زالت نسبة البطالة في المرأة السعودية مرتفعة.

كما أكدت نتائج التساؤل الأول أن العوامل الاجتماعية هي أكثر العوامل التي تؤدي إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية فجاءت المشكلات الاجتماعية الخاصة بالزوج من وجود انحراف أخلاقي لديه أو عنف أو قسوة اتجاه الزوجة وانعدام الحوار والمناقشة بينه وبينه الزوجة من العوامل الاجتماعية المؤثرة والمؤدية إلى الطلاق المبكر بالمملكة العربية السعودية، كما أن عوامل التدخل الأسري أو من قبل الأقارب والأصدقاء هي أيضًا من العوامل المؤثرة في الطلاق المبكر، ومن العوامل الاجتماعية الأخرى هي عدم اشراك الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، و إدمان بعض الأزواج للمواقع الإباحية وبرامج التواصل الاجتماعي لفترات طويلة مما يؤثر على الكيان الأسري، في حين أن التكافؤ الاجتماعي بين الأسر للزوجين وعمل المرأة في بيئة مختلطة يختلفان من حالة لأخرى وال يكون من العوامل الشائعة والمؤثرة تأثير مباشر في حالات الطلاق المبكر للمرأة السعودية.

وتوافقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (الصويان، المسلط،2021) التي أكدت إنه لا يتم اللجوء للانفصال إلا عند استحالة العشرة، وتؤكد نتائج الدراسة السابقة المختلفة أن العوامل الاجتماعية أياً كان تفاصيلها من هي الأكثر تأثيراً في حالات الطلاق وخصوصاً في بدايات الزواج كون أن هناك ظروف اجتماعية وتنشئة اجتماعية مختلفة بين الزوجين يحتاج كل منهما فترة للتأقلم مع الأخر وحدوث القدرة المشتركة على حل المشكلات التي تنتج أثناء الحياة الزوجية بينهما.

كما أظهرت النتائج أيضًا أن العوامل النفسية لدى الزوجين السعوديين من العوامل المؤثرة تأثير مباشر في حدوث الطلاق المبكر بينهما وقد تناولت الدراسة عدة عوامل نفسية تم الاتفاق على أن جميعها تؤثر سواء بتأثير مباشر أو غير مباشر على حدوث الطلاق المبكر ولكنها جميعها لها تأثير وكانت أكثر العوامل النفسية هي العوامل الخاصة بالزوج من الانفعال والعصبية الزائدة الشك والرغبة في التملك، والغيرة الشديدة والاكتئاب المستمر، بينما هناك بعض العوامل النفسية المشتركة الخاصة بالزوجية كعدم الإشباع العاطفي والنفسي بينهما وانعدام الحوار العاطفي، بالإضافة عدم تكيف الزوجة مع الحياة الزوجية ومتطلباته، الرغبة بالاستقلالية وعدم الارتباط، أو ضعف الثقة بالنفس.

ومن العوامل الأخرى التي تؤدي إلى الطلاق المبكر هو العوامل الذاتية التي تناولتها الدراسة بمجموعة من العناصر والتي من أهمها أن يكون الزوجة ليس لديه القدرة تحمل مسئوليات الحياة الزوجية أو جهل الزوجة بحقوق وواجبات الزوج، أو أن يكون الزواج في الأساس تم بغير اقتناع بينهما، بالإضافة إلى أن يكون هناك حدوث لتغييرات فكرية وثقافية للزوجة أثرت على الحياة الزوجية، وأن بعض النساء لديهم اهتمام بوسائل

الترفيه والخروج من المنزل بشكل مكرر وهو ما يؤثر على الحالة الزوجية، بينما اختلاف المستوى التعليمي والعمر وحالة العمل للمرأة لم يكونوا من العوامل الذاتية الأكثر تأثيراً في حالات الطلاق المبكر.

وأخيراً جاءت العوامل الاقتصادية أقل العوامل تأثير في حالات الطلاق المبكر في المملكة العربية السعودية ولكن هذا لا يغفل تأثير العوامل الاقتصادية والتي منها بخل الزوج أو كون الزوج لا يعمل أو يرفض عمل زوجته ووجود دخل مستقل لها فهذا يؤثر في حالة الاستقرار الأسري بين الزوجين، ومن العوامل الاقتصادية الثانوية التي لم يكن تأثير مباشر على حالات الطلاق هي انخفاض دخل الأسرة وهو من الملاحظ أن المشاركات في الدراسة من أصحاب الدخل المتوسط والمرتفع فلم يكن لديهن مشكلة في دخل الأسرة مما أثر على الاستقرار الأسري لديهن، كما أن أقل العوامل تأثيرًا هو تأثير ارتفاع دخل الزوجة عن الزوج واستقلالها الاقتصادي.

الإجابة على التساؤل الثاني: "ما المقترحات للحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية؟"

أظهرت النتائج أن هناك موافقة على جميع المقترحات للحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر للمرأة السعودية وجاءت أهم هذه المقترحات كما يلي:

- تنمية المسؤولية للزوجين تجاه الأسرة
- نشر الوعي المجتمعي بأهمية الزواج كقيمة ونظام اجتماعي
- التوعية بالمفاهيم الصحيحة الخاصة بالزواج لدى الزوج والزوجة
- حرص الأهالي على بناء نموذج القدوة الصالحة للأبناء
- عدم ممارسة الضغوط على الأبناء للزواج دون قناعة شخصية
- اختيار المتخصصين والأكاديميين لتقديم الدورات التأهيلية ونوعية المحتوى بما يتناسب مع التغيرات الثقافية والاقتصادية في المجتمع السعودي
- اقرار مادة علمية نظرية في المرحلة الثانوية والجامعية للجنسين للتثقيف بالحياة الأسرية بما يتناسب مع كل مرحلة دراسية أو عمرية
- عدم التدخل الأسرة والأصدقاء بحياة المتزوجين وخصوصًا حديثات الزواج
- تفعيل مكاتب ذات البين بالأخصائيين النفسيين والاجتماعيين
- تفعيل مراكز ووحدات التوجيه والاستشارات الأسرية وتفعيلها على مستوى الاحياء
- إقرار مناهج تعليمية خاصة بتوضيح الحقوق والواجبات بالجنسين في الحياة الزوجية
- وجود خط ساخن للاستشارات الأسرية
- تشجيع الأسر على تقبل المدة الكافية للخطبة لتكتمل الصورة الذهنية عند الطرفين
- تخصيص قنوات تلفزيونية هادفة بقضايا الأسرة لنشر الوعي للحفاظ على كيان الأسرة

ويمكن تفسير هذه النتيجة أن جميع المقترحات حاولت تعالج العوامل المختلفة للطلاق المبكر سواء العوامل الاجتماعية أو النفسية أو الذاتية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، بالإضافة إلى أنها وضعت دورًا للمتخصصين لتقديم دورات تأهيلية ونوعية للأزواج لتأهيلهم للتعامل مع المواقف الاجتماعية والنفسية والذاتية المختلفة التي قد تؤثر على الاستقرار الأسري.

وتوافقت هذه المقترحات والنتائج مع مقترحات دراسة (الحداد،2020) التي أوصت بحث الفتيات المقبلات علي الزواج بأهمية الأسرة ودورها في بناء المجتمع في جميع المراحل التعليمية، التثقيف الدائم والمستمر من خلال كل أجهزة ومؤسسة الدولة في رفع المستوي المعرفي عن قضيه الطلاق المبكر وخطورة تزايده، الاختيار المتكافئ علي كل من الطرفين الزوج والزوجة، التوعية الدينية حول ما شرعه المولي سبحانه وتعالي حول حقوق

الزوجين والأبناء والأسرة، الابتعاد عن الأنانية وحب الذات والسيطرة للزوج والزوجة وتمسكهما بالحياة الأسرية، الاهتمام برفع المستوي الاقتصادي للأسر، ومواجهة مشكلاتهم المادية عن طريق استثمار الموارد وتوظيف الإمكانيات المتاحة لديهن، وهو ما توافق أيضًا مع توصيات دراسة (الرنتيسي، 2020)، كما توافقت مع توصيات دراسة (الرقيعي، 2015) بأهمية الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية من قبل الوالدين، وتعويد أبنائهم على تحمل المسئولية وتهيئتهم للحياة الاجتماعية المستقبلية، على المؤسسات التعليمية إعداد وتنفيذ برامج عن التوعية بالآثار السلبية والمترتبة على الطلاق، وبتوضيح أهمية الاستقرار الأسري في بناء المجتمع، وطرح موضوع التربية النفسية في المقررات الدراسية في المراحل التعليمية كلها بما يتناسب مع المرحلة العمرية لكل مرحلة تعليمية، عقد دورات من قبل مكاتب الإرشاد الأسري ومكاتب الرعاية الاجتماعية وغيرها، وإنشاء هيئة للإرشاد الزواجي داخل المحاكم لترشد المقبلين على الزواج أو الطلاق إلى حقوق الزوجين في الإسلام، إنشاء جمعية وطنية لحقوق المطلقات تتبنى فيه التوعية والتوجيه ورعاية المطلقات والسعي في تحصيل حقوقهن.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

م	التوصية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ
1	إقرار متطلب الحصول على دورات في التأهيل الزواجي من ضمن متطلبات عقد النكاح إسوة بالكشف الطبي	وزارة العدل
2	إقرار مادة علمية نظرية في المرحلة الثانوية والجامعية للتثقيف بالحياة الزوجية للجنسين للتثقيف بما يتناسب مع كل مرحلة دراسية او عمرية.	وزارة التعليم
3	نشر الوعي المجتمعي بأهمية الزواج كقيمة ونظام اجتماعي وتفعيلها على مستوى الأحياء.	مراكز ووحدات التوجيه والاستشارات الأسرية، الجمعيات الأهلية
4	زيادة التوعية الدينية خصوصاً في خطب الجمعة حول ما شرعه المولي سبحانه وتعالي حول حقوق الزوجين والأبناء والأسرة.	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد
5	إنشاء برامج ارشادية للتثقيف بالسن المناسب للزواج ووضع معايير جديدة من قبل الجهات القضائية	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية / وزارة العدل
6	تفعيل وتطوير عمل مكاتب اصلاح ذات البين وتزويدهم بالإخصائيين النفسيين والاجتماعيين	وزارة العدل، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
7	إجراء الدراسات والأبحاث العلمية حول الطلاق والتوظيف السليم لنتائج هذه الأبحاث والدراسات للمساهمة في الحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر،	المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
8	العمل مع حديثات الزواج وتبصيرهم بأدوارهم من خلال ندوات دورية تهتم بقضايا الأسرة ومواجهة مشكلاتها	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
9	اختيار المتخصصين والأكاديميين لاستحداث برامج علاجية وتقديم الدورات التأهيلية ونوعية المحتوى بما يتناسب مع التغيرات الثقافية والاقتصادية في المجتمع السعودي. واستحداث برامج علاجية تستهدف الزوجين والعلاج والإرشاد الأسري.	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
10	إنشاء مراكز إعادة التأهيل الأسري للشباب من الجنسين من المطلقين والمطلقات وتشجيع مبدأ (البدء من جديد)	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة الصحة
11	إلزام المقبلين على الزواج بدورات تأهيلية وتثقيفية تربوية للزوجين قبل الدخول في الحياة الزوجية والاطلاع على كل ما تحتاجه الفتاة والشاب المقبلين على الزواج.	وزاره الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
12	تخصيص قنوات هادفة سواء المقروءة والمرئية والمسموعة بتثقيف المقبلين على الزواج حول واجبات الزوجين وحقوقهما وأساليب حل الخلافات بين حديثات الزواج.	وزارة الاعلام
13	تخصيص تطبيقات عبر الهواتف الذكية لتقديم الاستشارات الزوجية،	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

المراجع

ابو زنط،مهتاب (2016) ***الطلاق اسبابه ونتائجه من وجهه نظر المطلقات***، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، فلسطين .

آل خليفة، نورة ابراهيم (2017) مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساته على الأسرة والمجتمع. الاردن، ***دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية***، المجلد 44، العدد 4.

البريكان، لولوة (٢٠٢١) عوامل التغير الاجتماعي المؤثرة في زيادة معدلات الطلاق في المجتمع السعودي، اليمن، ***مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية***،مجلد (٧) العدد (١٨).

الحداد، نورا (2020) دور برنامج الحوار الجماعي في خدمة الجماعة وتنمية معًارف الفتيات المقبلات على الزواج بالطلاق المبكر، مصر،***مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية***،المجلد 2،العدد51 .

الحداد، يحيي فايز (1988) ***الزواج وظاهر الطلاق، الأسرة والطفولة***، المؤتمر الأقليمي الرابع للمرأة في الخليج العربي الجزيرة العربي، الكويت، مج1.

الحربي، يوسف بن نهير (2013)، ***العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثا***، أطروحة (ماجستير)-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية.

الخولي، سناء (2000) ***الزواج والعلاقات الأسرية***، بيروت: دار النهضة العربية.

الرصد، هبة كامل إبراهيم (2013) ***الطلاق المبكر وانعكاسته الاجتماعية والاقتصادية على المرأة (دراسة على مجموعة من المطلقات بمحافظة البحيرة***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمنهور، قسم الاجتماع.

الرقيعي، أريج محمد. (2015) ***العوامل الاجتماعية المؤثرة في الطلاق المبكر***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم .

الرنتيسي،احمد محمد(2020)العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع الفلسطيني من وجهه نظر المطلقين والمطلقات،***مجلة العلوم الاجتماعية***، المجلد 114العدد02

السكري، أحمد (2000م) ***قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية***. الإسكندرية: دار المعرفة.

سليم، عمر عبد المنعم (1421) ***الجامع في احكام الطلاق وأدلته***: الرياض. دار الضياء.

الشلهوب، هيفاء (2018) ***طرق البحث في الخدمة الاجتماعية***،مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، الرياض.

الصويان، نورة بنت إبراهيم (2021) واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، ***مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية***، ع1.

العبار، موزة أحمد راشد (2005) ***الطلاق والعنف الأسري، الواقع والمأمول***، مؤتمر مواجهة ظاهرة الطلاق والعنف الأسري، الجمعية العربية للتنمية البشرية، الإسكندرية، من 11-13 يونيو.

عبد الرسول، عبد المعبود (2019) ***نوعية الحياة وعلاقتها بالطلاق المبكر***،جامعة عين شمس - كلية الآداب،

-عبد العال، عبد الحليم رضا (1993) ***البحث في الخدمة الاجتماعية***، القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر.

علاونة، عبد المجيد نايف (2019) الطلاق في المجتمع الفلسطيني وعلاقته ببعض المتغيرات من وجهة نظر المطلقات،***مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية***،المجلد (3) العدد(1).

عمر، ماهر محمود. (2005) ***سيكولوجية العلاقات الاجتماعية***. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

العمري، سلمان بن محمد (1429) ***ظاهره الطلاق في المجتمع السعودي دراسة تشخيصيه طبيعة الظاهرة***

حجمها اتجاهاتها عواملها اثارها وعلاجها،الرياض: مكتبة الملك فهد.

غيث، محمد عاطف. (1995) ***قاموس علم الاجتماع***. دار المعرفة الجامعية.

مصابيح، فوزية، مقدم،أمال (2021) صندوق النفقة للمطلقات (مقارنة سوسيولوجية بين إليه حماية أو تشجيع على الطلاق) ***مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية*** . المجلد 4 العدد2 .

موسى، رشاد على (2008) ***سيكولوجية القهر الأسرى***، عالم الكتب، القاهرة.

الهيئة العامة للإحصاء (2020) ***إحصاءات الزواج والطلاق 2020***، رابط

https://www.stats.gov.sa/ar/6747